القسط
ALQST
For Human Rights لحقوق الإنسان

تصوّرات بعيدة عن الواقع، وحقيقة مرة: حقوق الإنسان في السعودية في عام 2023

تقرير القسط السنوي

يناير 2024

Contact@ALQST.ORG
02073851311
ALQST.ORG
ALQST_ORG
@ALQST.ORG
Unit 24.7, Coda Studios, 189 Munster Rd, Fulham, London SW6 6AW | Rgistration no: 09093387

المحتويات

مقدّمة 4

1. الملخّص التّنفيذي 5
2. السعودية في العالم 7
3. الإطار القانوني 11
4. الاعتقالات الانتقامية والقمع العابر للحدود 14
5. محاكمات جائرة وأحكام قاسية 19
6. سجناء في خطر 25
7. الإفراج المشروط وحظر السفر 30
8. عقوبة الإعدام 34
9. التهجير القسري 39
10. حقوق المرأة 43
11. حقوق العمّال المهاجرين 46
12. التوصيات 48
13. التسلسل الزمني للأحداث المتعلّقة بحقوق الإنسان في السعودية في عام 2023 50

مقدّمة

إن التناقض الصارخ بين مشاريع لا طائل منها المستوحاة من ألعاب الفيديو، التي تبلغ قيمتها مليارات الدولارات، لولي العهد الأمير محمد بن سلمان، من ناحية، والأعداد المتزايدة من المواطنين السعوديين الفارين من المملكة بحثًا عن الحرية والأمان، من ناحية أخرى، يزداد وضوحًا.

في عام 2023، كثّفت القيادة السعودية جهودها لخلق سرد للتحوّل الاجتماعي والاقتصادي المبتكر تقنيًا، ومواصلة السيطرة، من خلال العديد من عمليّات الشراء الطموحة، على الرياضات ذات الشعبيّة العالميّة مثل كرة القدم والغولف. إلا أنّ انتهاكات حقوق الإنسان وممارسات القمع الشامل للشعب السعودي قد استمرّت كما في السّابق على الرّغم من التوقعات اللامعة للمدن الذكية الإلكترونية، واحتجاز الكربون اللانهائي، ومنتجعات التزلج المستبعدة في الصحراء التي ينظر إليها الآخرون على أنها غير واقعيّة وسخيفة وحتى بائسة.

وقد تم اعتقال العديد من النشطاء والأفراد بشكل تعسّفي وصفعهم بإنزال أحكام بالسّجن المشدّد بحقّهم – وفي حالة واحدة بعقوبة الإعدام – بسبب نشاطهم السلمي على وسائل التواصل الاجتماعي. كما وقد تمّ حظر سفر الكثير من الأفراد الآخرين خارج البلاد بقسوة وبشكل تعسفي. أمّا النساء، فلا يزلن مواطنات من الدرجة الثانية وذلك على الرغم من الإصلاحات المتبجّح بها.

وقد دفع إسكات الأصوات المستقلة الوحشي، واستحالة تعبير المواطنين السعوديين عن آرائهم وأولويّاتهم في السياسة العامة والدفاع عن حقوقهم، منظّمة القسط إلى النظر، في مؤتمرها السنوي لليوم العالمي لحقوق الإنسان في عام 2023، في إمكانات النشطاء السعوديين العاملين في الخارج لتعزيز برنامج حقوق الإنسان. وهنا، تلعب القسط دورًا حيويًّا بسبب قدرتها الفريدة تقريبًا على جمع المعلومات وتحليلها حول الظروف الميدانيّة في السعودية ونقلها لواقع الوضع القاسي إلى العالم الخارجي. كما وقمنا بإدراج أمثلة في التقرير السنوي لهذا العام على التغطية الإعلاميّة الدوليّة حيث كانت أبحاث القسط مصدرًا مهمًّا، أو حتى أساسيًّا، للمعلومات الموثوقة.

وفي ظلّ الوضع العالمي الصعب اليوم، من المهم أكثر من أي وقت مضى أن يتّخذ المجتمع الدولي – السياسيّون وقادة الأعمال والشخصيّات المحترمة في عالم الرياضة والترفيه، وكذلك عامة الناس – إجراءات قائمة على المبادئ أينما استطاعوا للدفاع عن حقوق الإنسان، ومقاومة جهود القيادة السعودية لتبييض سجلّها المؤسف.

الملخّص التّنفيذي

في ظل قيادة حاكمها المستبد ولي العهد محمد بن سلمان الذي يظهر ثقة متزايدة بنفسه، استخدمت السعودية في عام 2023 نفوذها كمنتج رئيسي للنفط مع صندوق ثروة سيادي ضخم لاستعراض وبناء نفوذها في جميع أنحاء العالم. واكتمل تقريبًا التأهيل الدبلوماسي لمحمد بن سلمان، المنبوذ إلى حدّ كبير منذ مقتل الصحفي المعارض جمال خاشقجي برعاية السلطات في أكتوبر 2018، بحلول نهاية عام 2023، وقد استؤنفت عمليّات نقل الأسلحة الغربيّة على الرغم من أن الصراع في اليمن لم يتم حله بعد. وفي الوقت نفسه، قامت السلطات السعودية باستثمارات استراتيجية ضخمة في الألعاب الرياضية والترفيهية الدوليّة الشعبيّة، ولا سيما كرة القدم والغولف، من خلال صندوق الاستثمارات العامة الخاضع لسيطرة ولي العهد. لذلك قام نشطاء حقوق الإنسان بتوسيع نداءاتهم للمجتمع الدولي ليشمل قادة الأعمال والمشاهير في عالم الرياضة والترفيه، بالإضافة إلى السياسيّين وعامّة الناس، لبذل كل ما في وسعهم لمقاومة حركة "تحسين السمعة بالرياضة" السعودية والدفاع عن حقوق الإنسان.

كما ويستمر غياب القوانين الأساسية في خلق فراغ قانوني وغموض قانوني للمواطنين السعوديين والمقيمين. وتدّعي السلطات أن الولاية القضائية في السعودية تستند إلى الشريعة الإسلامية، كما يفسّرها علماء الدين السعوديّون؛ وليس لدى البلد أي دستور رسمي أو قانون جنائي. وتُستخدم الأنظمة القمعيّة مثل نظام مكافحة جرائم الإرهاب وجرائم المعلوماتيّة بشكل روتيني لتجريم الأفعال التي تندرج تحت الحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيّات.

فعلى مدار عام 2023، نفّذت السلطات السعودية العديد من أعمال العقاب الجماعي والترهيب والانتقام في شكل مضايقة واعتقال أفراد عائلات النشطاء والمعارضين، والقمع العابر للحدود في شكل تسليم أو حظر سفر أو ترحيل. كما استمرت في عام 2023 في الاعتقال التعسفي للأفراد الذين مارسوا حقهم في حرية التعبير وغيرها من الحقوق الأساسية بشكل سلمي، وإضافتهم إلى الأفراد الكثيرين الذين يقبعون بالفعل وراء القضبان بسبب ممارستهم السلميّة لهذه الحقوق.

وعلى مدار العام، واصلت المحاكم السعودية، المشهورة بانتهاكاتها المتفشية وتجاهلها للضمانات القانونية، إصدار أحكام بالسجن لفترات طويلة على النشطاء السلميين وحتى الأفراد الأقل شهرة بطريقة صفيقة وغير عقلانية على نحو متزايد، إضافة إلى عدد لا يحصى من الآخرين الذين يقضون بالفعل فترات سجن طويلة في السعودية بسبب النشاط السلمي، وخاصة على شبكة الإنترنت. وقد أُصدرت أول عقوبة إعدام معروفة في السعودية على خلفيّة نشاط وسائل التواصل الاجتماعي في يوليو 2023.

كما وثّقت القسط المزيد من الأمثلة في عام 2023 على تعامل السلطات السعودية الخطير والانتقامي مع بعض المعتقلين والسجناء الذين تعرّض حياتهم للخطر بشكل متهوّر، إن لم يكن متعمّد. ويعاني معتقلو الرأي في بعض الأحيان من سوء المعاملة والمضايقات في السجن لدرجة أنهم يضطرون إلى تنظيم إضرابات فرديّة أو جماعيّة عن الطعام للمطالبة بحقوقهم والسعي إلى تحسين ظروف سجنهم. وقد شهد عام 2023 المزيد من الأمثلة على مثل هذه الاحتجاجات الشجاعة.

بالإضافة إلى ذلك، أُفرج عن العديد من معتقلي الرأي الآخرين في عام 2023 بعد انقضاء محكوميّاتهم، ولكن مرّة أخرى فقط بشروط صارمة تضمّنت بشكل روتيني حظرًا تعسفيًا على السفر والعمل ونشاط وسائل التواصل الاجتماعي. كما واصلت السلطات السعودية فرض حظر السفر التعسفي على أفراد عائلات المعتقلين، ومنعتهم أيضًا من مغادرة البلاد، في شكل من أشكال العقاب الجماعي الذي يتعارض مع كل من الاتفاقيّات الدوليّة وتشريعات السعودية نفسها. ولقيت النداءات الموجّهة إلى هيئة حقوق الإنسان السعودية الرسمية للمساعدة في رفع حظر السفر هذا آذانًا صماء.

وقد أعدمت السلطات السعودية ما لا يقل عن 172 شخصًا خلال عام 2023، بما في ذلك العشرات على خلفية تهم إرهاب والتي تضمّنت في بعض الحالات المشاركة في الاحتجاجات. وفي الوقت نفسه، تم تأييد المزيد من عقوبات الإعدام على خلفيّة جرائم يُزعم أن القاصرين قد ارتكبوها، مما يعرّض العديد منهم لخطر الإعدام الوشيك بعد محاكمات بالغة الجور، ويدمّر ادعاءات السلطات بالتوقّف عن العمل بعقوبة الإعدام للقاصرين المدانين.

وخلال عام 2023، واصلت السلطات السعودية حملتها الشرسة من الاعتقالات والملاحقات القضائية ضد أفراد قبيلة الحويطات لاحتجاجهم على الإخلاء القسري من ديارهم في شمال غرب السعودية، وذلك لإفساح المجال لإقامة مشروع مدينة نيوم العملاقة المخطّط له. وفي فبراير 2023، نشرت القسط الجانب المظلم من مشروع نيوم: مصادرة أراضي سكان المنطقة وتهجيرهم ومتابعتهم قضائيا، وهو تقرير مفصّل يستند إلى شهادات مباشرة من الضحايا والشهود بالإضافة إلى بيانات مفتوحة المصدر، والتي تعرض صورة مقلقة للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تُرتكب فيما يتعلّق بمشروع نيوم.

واستمر تشكيل الإطار القانوني الذي يؤثّر على حياة المرأة في السعودية في عام 2023 من خلال قانون الأحوال الشخصية (أو قانون الأسرة)، والذي، على الرغم من وصف السلطات له بأنّه يشكّل إصلاحًا كبيرًا، إلا أنه يرسّخ في الواقع خصائص خبيثة لمنظومة ولاية الرجل على المرأة التقليدية. كما استمر قانون الجنسية السعودية في التمييز ضد المرأة، وذلك على الرغم من التعديل الفني الطفيف في مطلع عام 2023. وفي الوقت نفسه، استمرت السلطات في استهداف المدافعات عن حقوق الإنسان ونشطاء حقوق المرأة وحتى الأفراد الذين يعبّرون ببساطة عن دعمهم لحقوق المرأة للاعتقال والمحاكمة.

وعلى الرغم من بعض الإصلاحات المحدودة في السنوات الأخيرة، ظل نظام الكفالة سيئ السمعة في السعودية سليمًا إلى حدّ كبير في عام 2023، حيث لا يزال العمال المهاجرون والعاملات المنزليّات على وجه الخصوص يعانون من سوء المعاملة الروتينيّة. وسيوفر قانون جديد للعاملات المنزليّات العديد من وسائل الحماية، إذا تمّ تنفيذه. وقد أُعلن عن هذا القانون في 2 أكتوبر 2023، ومن المقرّر أن يدخل حيّز التنفيذ في 21 سبتمبر 2024. وفي الوقت نفسه، كثّفت السلطات حملتها على المهاجرين الإثيوبيين، مع عمليات القتل الجماعي على الحدود السعودية اليمنية.

ويختتم التقرير السنوي بمجموعة من التوصيات لكل من المجتمع الدولي والسلطات السعودية، وتسلسل زمني للأحداث المتعلقة بحقوق الإنسان في السعودية في عام 2023.

السعودية في العالم

في ظل قيادة حاكمها المستبد ولي العهد محمد بن سلمان الذي يظهر ثقة متزايدة بنفسه، استخدمت السعودية في عام 2023 نفوذها كمنتج رئيسي للنفط مع صندوق ثروة سيادي ضخم لاستعراض وبناء نفوذها في عالم متعدّد الأقطاب. ويمكن القول أنّ تعاون السعودية مع روسيا فلاديمير بوتين حول السياسة النفطيّة، ومع القوى الاقتصادية الصاعدة كالصين حول الابتكار التقني العلمي، قد أضعف نفوذ حلفائها التقليديين في الغرب فيما يتعلّق بقضايا حقوق الإنسان – التي تم التضحية بها بالفعل في كثير من الأحيان لتحقيق أهداف سياسيّة وتجاريّة أخرى. كما اكتمل تقريبًا التأهيل الدبلوماسي لمحمد بن سلمان، المنبوذ إلى حدّ كبير منذ مقتل الصحفي جمال خاشقجي في أكتوبر 2018، بحلول نهاية عام 2023، وقد استؤنفت عمليات نقل الأسلحة الغربيّة على الرغم من أن الصراع في اليمن لم يتم حله بعد. وفي الوقت نفسه، قامت السلطات السعودية باستثمارات استراتيجية ضخمة في الألعاب الرياضية والترفيهية الدوليّة الشعبيّة، ولا سيما كرة القدم والغولف، من خلال صندوق الاستثمارات العامة الخاضع لسيطرة ولي العهد.

التأهيل الدبلوماسي لمحمد بن سلمان يكاد يكتمل، ولكن ليس دون اعتراض

في الوقت الذي سعت فيه السعودية باستمرار إلى تأكيد نفسها كلاعب رئيسي في الشؤون الإقليميّة والعالميّة، ونجحت في الفوز بحقوق استضافة عدد من الأحداث الدوليّة المرموقة، فقد شهد عام 2023 التأهيل الدبلوماسي شبه الكامل لحاكم السعودية الفعلي، محمد بن سلمان. وكان هذا الأخير قد نُبذ إلى حد كبير من جانب قادة العالم بعد مقتل الصحفي جمال خاشقجي برعاية السلطات في عام 2018 ولكن رُحّب به بالفعل مجدّدًا في العواصم الأجنبيّة. كما ساعد دور السعودية كمنتج رئيسي للنفط في تسريع هذا الاتجاه خلال أزمة الطاقة الناجمة عن الحرب الروسيّة في أوكرانيا. وفي يونيو 2023، سافر محمد بن سلمان إلى فرنسا للقاء الرئيس إيمانويل ماكرون، قبل القمة من أجل "ميثاق مالي عالمي جديد"، على الرغم من أن منظّمات المجتمع المدني بما في ذلك القسط كتبت إلى ماكرون تحثّه على النظر في انتهاكات حقوق الإنسان المنتشرة على نطاق واسع في السعودية. وقبل ذلك بشهر، اتّفقت كندا والسعودية على استعادة العلاقات الدبلوماسية بعد نزاع استمر خمس سنوات حول اعتقال الناشطات السعوديات وسجنهنَّ.

بعد طي خلاف يعود لـ2018.. السعودية تعيد علاقاتها مع كندا (DW)

كما أنّ زيارة ولي العهد المخطّط لها إلى المملكة المتحدة في الخريف، والتي كانت ستمثل أول زيارة له منذ مقتل خاشقجي، قد تم تأجيلها في نهاية المطاف.

وفي مواجهة هذا التخلي من القادة الغربيين عن مقاطعتهم لولي العهد، بُذلت جهود من بعض البرلمانيين للتشكيك في سياسات حكوماتهم والدعوة إلى تغيير في المسار. ففي الولايات المتحدة، قدّم أعضاء مجلس

الشيوخ، في مواجهة دعوة الرئيس جو بايدن الفارغة لإعادة تقييم العلاقات الأمريكية السعودية، قرارًا يطلب تقريرًا عن أوضاع حقوق الإنسان في السعودية. وفي ألمانيا، تبنّى العديد من أعضاء البرلمان الألماني المدافعين السعوديين عن حقوق الإنسان كجزء من برنامج "برلمانيون لحماية برلمانيين" التابع للبوندستاغ، بعد جهود المناصرة المكثفة التي بذلتها القسط. ويهدف هذا البرنامج إلى حماية حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان المضطهدين في جميع أنحاء العالم من خلال لفت انتباه صناع القرار السياسي الرئيسيين إلى معاناتهم.

أما في الأمم المتحدة، فقد سلّطت عدّة دول الضوء مرة أخرى على انتهاكات حقوق الإنسان المستمرّة في السعودية، وذلك خلال دورات مجلس حقوق الإنسان على مدار عام 2023. وقبل انعقاد الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل الخاص بالسعودية في عام 2024، قدّمت القسط ثلاث إفادات إلى مجلس حقوق الإنسان، توثّق تدهور حالة حقوق الإنسان في المملكة منذ الاستعراض الدوري الشامل الأخير في عام 2018. وقد وضع ائتلاف من منظّمات غير حكوميّة معنيّة بحقوق الإنسان -ومن بينها القسط- قائمة بتوصيات رئيسيّة استعدادًا للاستعراض الدوري الشامل الخاص بالسعودية، وطرحها خلال الجلسة التحضيريّة للاستعراض في 1 ديسمبر 2023. وإذا دعت الدول الأعضاء إلى هذه التوصيات، ووافقت عليها السعودية، فإنّ هذه التوصيات مؤهلة لإحداث تغييرات كبيرة وهامّة.

استئناف عمليات نقل الأسلحة الغربية على الرغم من الحرب المستمرّة في اليمن

استمرت السعودية وحلفاؤها في التحالف في الحرب طويلة الأمد في اليمن في تلقي المساعدات والمعدات العسكرية من السلطات الغربيّة طوال عام 2023. وتعدُّ الولايات المتحدة أكبر مورد للأسلحة إلى السعودية، لكن تعدُّ الإمدادات العسكريّة من أوروبا مهمّة أيضًا. في 6 يونيو 2023، رفضت المحكمة العليا البريطانيّة قضية رفعتها الحملة ضد تجارة الأسلحة (CAAT) التي تسعى إلى إلغاء استئناف السلطات لمبيعات الأسلحة إلى السعودية لاستخدامها في الحرب في اليمن. وفي يوليو، وافقت السلطات الألمانيّة على تليين موقفها حول صادرات الأسلحة إلى السعودية، مع الاستمرار في منع شحنات طائرات يوروفايتر. وفي الولايات المتحدة، على الرغم من تعليق إدارة بايدن الترحيبي لمبيعات الأسلحة الهجومية إلى السعودية في فبراير 2021، إلا أن مبيعات الأسلحة الأخرى قد استمرت، وتمت الموافقة على صفقة أسلحة جديدة محتملة بقيمة 582 مليون دولار في ديسمبر.

استثمار ضخم في مجال الرياضة والترفيه العالميين

خلال العام، وسّعت السلطات السعودية استراتيجيتها للاستثمار بشكل مكثّف في الرياضة والترفيه، في كثير من الأحيان من خلال صندوق الاستثمارات العامة، وهو صندوق الثروة السيادي في السعودية، فيما يُعتبر على نطاق واسع محاولة لتعزيز صورتها واكتساب القوة الناعمة في جميع أنحاء العالم. ويتضّح ذلك بشكل خاص في عالم كرة القدم، الذي شهد في عام 2023 توقيع سلسلة من اللاعبين الدوليّين البارزين صفقات مربحة مع أندية كرة القدم السعودية، التي استحوذ صندوق الاستثمارات العامة على أكبر أربعة أندية منها.

مع تزايد القمع في السعودية، يزداد الاستثمار في الرياضة (شبكة سي بي إس)

وفي 31 أكتوبر 2023، تم تأكيد السعودية كمرشّح وحيد لتنظيم واستضافة كأس العالم لكرة القدم 2034. ونتيجةً لسياسة الفيفا المتمثّلة في تناوب حقوق استضافة كأس العالم حول مناطق العالم، اقتصرت العروض لبطولة 2034 على دول من آسيا وأوقيانوسيا، حيث كانت السعودية هي الدولة الوحيدة التي قدّمت طلبًا. ومع ذلك، فقد أثار هذا العرض الذي قدّمته السعودية، والذي بقي دون منافس، تساؤلات حول التزام الفيفا بحقوق الإنسان. كما وفي وقت سابق من العام، تعرّض الفيفا لانتقادات لمنحه "روح السعودية"، الهيئة السعودية للسياحة، حقوق الرعاية الخاصّة لكأس العالم للسيدات 2023؛ وتراجع عن هذا القرار في مارس.

وبعد مرور عامين على استحواذ صندوق الاستثمارات العامة على نادي نيوكاسل يونايتد لكرة القدم في المملكة المتحدة، استمرت الانتقادات من المجتمع المدني ومجموعات المشجّعين في النمو. وقبل بداية موسم الدوري الإنجليزي الممتاز 24-2023 في أغسطس، راسلت القسط والعديد من المنظّمات الأخرى التي تركز على حالة حقوق الإنسان في دول الخليج الدوري الممتاز والحكومة البريطانية لتعرب عن قلقها العميق إزاء الاتجاه المتنامي لاستحواذ دول الخليج على أندية الدوري الممتاز وتدعو إلى حظر ذلك الاستحواذ وإلغائه تدريجيًا من كرة القدم الإنجليزية. وفي 5 سبتمبر 2023، التقت رئيسة قسم الرصد والمناصرة في منظمة القسط لينا الهذلول، في زيارتها لنيوكاسل، بمستشارين محليين ووسائل الإعلام ومشجعي كرة القدم للتحدث عن امتلاك السعودية لنادي نيوكاسل يونايتد، وحثتهم على الإفصاح عن آرائهم عن الانتهاكات الحقوقية التي ترتكبها السلطات السعودية. وقد لاقت زيارتُها اهتمامًا واسعًا.

"المشجّعون لديهم القوة" - دعوة مشجّعي نادي نيوكاسل إلى التحدث ضد النظام السعودي
(صحيفة الجارديان)

واستخدمت السلطات السعودية تكتيكات مماثلة في مجموعة متنوعة من الرياضات الشعبية في جميع أنحاء العالم، من بينها سباقات السيارات في الفورمولا 1 والغولف. وقد أُقيم سباق جائزة السعودية الكبرى هذا العام، وهو ثالث سباق فورمولا 1 في المملكة، في مدينة جدة في الفترة من 17 إلى 19 مارس كجزء من صفقة مربحة لمدة 15 عامًا. ودافع ستيفانو دومينيكالي، المدير التنفيذي للفورمولا 1، مرارًا وتكرارًا عن تنظيم السباق في السعودية، مشدّدًا على أنه قد يكون عاملًا لتحقيق "تغيير إيجابي"، على الرغم من عدم وجود دليل يثبت أعمال الرياضة للحدّ من القمع المستمر والمكثّف في السعودية.

وفي 6 يونيو، تم الإعلان عن اندماج (لا يزال قيد التفاوض) بين "ليف غولف" المدعومة من صندوق الاستثمارات العامة و"رابطة لاعبي الغولف المحترفين"، بعد معركة تقاضي استمرت ما يقرب من عام بين المنظمتين، ممّا منح صندوق الاستثمار السعودي نفوذًا غير مسبوق على الرياضة. وفي 13 سبتمبر، دعت هيومن رايتس ووتش، في شهادة أمام اللجنة الفرعية الدائمة بمجلس الشيوخ الأمريكي، السلطات الأمريكية إلى التحقيق وتنظيم صناديق الثروة السيادية مثل صندوق الاستثمارات العامة السعودي المرتبط بانتهاكات حقوق الإنسان.

"المال قد فاز": تقول ناشطة حقوقيّة سعوديّة أنّ اندماج "ليف غولف-رابطة لاعبي الغولف المحترفين" يمنح محمد بن سلمان المزيد من القوة والنفوذ (الديمقراطية الآن)

صندوق الاستثمارات العامة لا ينفصل عن السلطات السعودية ويرتبط بالانتهاكات في الميدان

على الرغم من أن الدوري الإنجليزي الممتاز سمح باستحواذ صندوق الاستثمارات العامة على نادي نيوكاسل يونايتد على أساس أنه قد "تلقى تأكيدات ملزمة قانوناً بأن السعودية لن تستحوذ على نادي نيوكاسل يونايتد لكرة القدم"، فإن صندوق الاستثمارات العامة في الواقع لا ينفصل عن السلطات السعودية:

- يرأسها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان منذ عام 2015.
- في مقابلة مصوّرة، صرّح محافظ صندوق الاستثمارات العامة، ياسر الرميان، بأن القرارات التي يتخذها مجلس إدارة الصندوق قابلة للإلغاء من الملك إذا كان رئيسه، ولي العهد، لا يتفق معها.
- خلال نزاعها القانوني مع رابطة لاعبي الغولف المحترفين، وصف محامو "ليف غولف" صندوق الاستثمارات العامة بأنه "أداة سيادية للسعودية".

وعلى هذا النحو، فإن صندوق الاستثمارات العامة متواطئ في انتهاكات السلطات، فضلاً عن ارتباطه المباشر بانتهاكات حقوق الإنسان على أرض الواقع، ومن بينها:

- التهجير القسري لآلاف السكان المحليين لإفساح المجال لإقامة مشروع مدينة نيوم العملاقة الذكية التابع لصندوق الاستثمارات العامة؛ و
- مقتل الصحفي جمال خاشقجي عام 2018، حيث وفّر الصندوق الطائرة التي نقلت قتلته.

أما في مجال الترفيه والثقافة، فقد اختار المكتب الدولي للمعارض في 28 نوفمبر السعودية لاستضافة معرض إكسبو الدولي 2030. لذا، حثّت المنظمات المكتب الدولي للمعارض على استبعاد ترشيح السعودية، وذلك لسجلّها السيئ في مجال حقوق الإنسان في كلّ من الماضي والحاضر. وعندما استضافت السعودية مهرجان موسيقى الرقص "ساوندستورم" في الرياض في الفترة من 16 إلى 18 ديسمبر، تم استدعاء بعض نجوم الموسيقى العالميين المشاركين، من بينهم الدي جي الإسكتلندي كالفين هاريس، من جماعات حقوق الإنسان للموافقة على الأداء.

الإطار القانوني

غياب التشريعات الأساسية يخلق فراغاً قانونياً

تزعم السلطات السعودية أن أنظمتها تقوم على الشريعة الإسلامية وفق تفسير مجلس كبار العلماء، الذي يمثل السلطة الدينية الأعلى في المملكة، ولكن الدولة لا تقيم دستورًا والنظام الأساسي للحكم لا يعوض عنه، فهو لا يكرّس الحقوق والحريات الأساسية، وليس في تشريعات الدولة نظامٌ جنائي، والمنصوص عليه من تشريعات تفسيره خاضع لتصرف القضاة التابعين للسلطات، ما يعني أن التعريف النظامي للجرائم وتحديد عقوباتها وشدتها خاضع لتصرف القضاة وتفسيرهم للشريعة الإسلامية، ما يتيح لهم حرية تصنيف شتى الأعمال كجرائم بأثرٍ رجعي ودون سند قانوني موضوع نصًّا.

كما قد أُدخل أول قانون مدوّن للأحوال الشخصية (أو الأسرة) في المملكة في عام 2022، إلى جانب قانون المعاملات المدنية الهادف إلى تنظيم علاقات القانون الخاص في غياب قانون مدني، وقانون الإثبات الهادف إلى "القضاء على التناقضات في المحاكم". ومع ذلك، فإن قانون العقوبات لجرائم التعزير، الذي من المقرر أن يدخل حيّز التنفيذ في عام 2022 والذي من المقرر أن يكون أول قانون عقوبات مكتوب في البلاد يغطي جرائم بموجب الشريعة الإسلامية غير محددة كتابةً ولا تنطوي على عقوبات محدّدة مسبقًا، لم يتم إقراره بعد.

نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله

نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله (نظام مكافحة الإرهاب) يعرّف الإرهاب تعريفًا فضفاضًا لا يشترط استخدام العنف لتصنيف الأعمال كأعمال إرهابية، بل ويشمل توصيفات صريحة في استهدافها الأعمال غير العنيفة مثل "الإخلال بالنظام العام" و "زعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة" و"تعريض وحدتها الوطنية للخطر"، وهو يعاقب "كل من وصف – صورة مباشرة أو غير مباشرة – الملك أو ولي العهد بأي وصف يطعن في الدين أو العدالة" بالسجن لمدة بين 5 و10 سنوات.

يُستخدم هذا النظام لتجريم الأعمال الدارجة ضمن الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، ولا يكرّس ضمانات المحاكمة العادلة، فالمادتان 19 و20 تمنحان الادعاء العام السلطة لاحتجاز المشتبه به بمعزل عن العالم الخارجي حتى 90 يومًا "إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك"، ويمنح المحكمة الجزائيّة المتخصّصة صلاحيّة تمديد فترة الاحتجاز – بما في ذلك التوقيف بمعزل عن العالم الخارجي – إلى أجل غير مسمى. وهذا الانتهاك الصريح لضمانات المحاكمة العادلة لا يحرم المشتبه به من الزيارات والتواصل مع ذويه فقط بل حتى من الاستشارة القانونية، ويخرج الأفراد من حماية القانون ويمكّن ممارسة التعذيب والمعاملة القاسية، ويزاد على ذلك أن التوقيف بمعزل عن العالم الخارجي يُعدّ بحدّ ذاته شكلًا من أشكال التعذيب، ما يفاقم من عُرضة الأفراد الموقوفين على خلفية نظام مكافحة جرائم الإرهاب للتعذيب.

نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية

لم تكن حريّة التعبير متاحة في السعودية قبل نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية لعام 2007، فالمنشورات المطبوعة تعرضت تاريخيًا للقمع ومن ثم التقييد بنظام المطبوعات والنشر لعام 2000، الذي تمّ تحديثه في عام 2003، لكن النظام الجديد وفر إطارًا قانونيًا جديدًا لقمع حرية التعبير على شبكة الإنترنت، وكثيرًا ما تُستخدم أحكامه المبهمة لمحاكمة الأفراد لتعبيرهم السلمي عن آرائهم في منشوراتهم على مواقع الإنترنت أو وسائل التواصل الاجتماعي.

فعلى سبيل المثال، تنص المادة 6 من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية على تجريم "إنتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام، أو القيم الدينية، أو الآداب العامة، أو حرمة الحياة الخاصة، أو إعداده، أو إرساله، أو تخزينه عن طريق الشبكة المعلوماتية" وتعاقب بالسجن لمدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على ثلاثة ملايين ريال سعودي (800,000 دولار أمريكي).

نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية

نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية يفرض قيودًا صارمة على تأسيس منظمات المجتمع المدني باستقلاليّة كاملة. ويضع هذا النظام أسسًا فضفاضة قد استخدمتها السلطات لرفض إصدار التراخيص للمنظمات، فمن موانع العمل "التعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية" أو "مخالفة النظام العام" أو "التنافي مع الآداب العامة" أو "الإخلال بالوحدة الوطنية". ما يدرجه في صفّ الأنظمة المقيّدة للحريّات، فلا نصّه ولا لائحته التنظيمية تصرّح بترخيص إنشاء منظمات حقوق الإنسان، خلافًا للمؤسسات التعليمية والخيرية المذكورة نصًّا.

ويضاف على ذلك أن النظام يمنع الجمعيات والمؤسسات الأجنبيّة من تأسيس فروع لها داخل السعودية ويخضع المنظمات المحليّة إلى تدخل حكوميٍّ مفرط في شؤونها الداخليّة.

الالتزامات القانونيّة الدوليّة

تعهدت السعودية بالتزامات دولية وعدد من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، فقد انضمّت السعودية خلال العقود الثلاثة الماضية إلى الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك اتفاقية حقوق الطفل وإلى اثنين من بروتوكولاتها الاختياريّة.

وبذلك تعهّدت السلطات السعودية بالالتزام بمعايير هذه الاتفاقيات ودمج أحكامها وضماناتها القانونية في الأنظمة المحلية. ولكن عند مراجعة اللجان المعنيّة بهذه الاتفاقيات السعودية؛ كجزءٍ من مهمّتها في مراقبة تطبيق الدول لها، تكرّر انتقاد لجان الأمم المتّحدة هذه السلطات السعودية لعدم تطبيق هذه الاتفاقيات وعدم تلبيتها الالتزامات التي تنصّ عليها.

أثر هذه القوانين على المواطنين والمقيمين في السعودية

وإن كانت السلطات السعودية لا تفي بالتزاماتها الحقوقية الدولية، فإطارها النظامي الداخلي يفتقر إلى الأسس التشريعية في كفة، ويضع أنظمة بقيودٍ شديدة وضبابية في كفة أخرى، ليكون سبيلًا لتمكين

ملاحقة النشطاء السلميين ومحاكمتهم، بل وخلق مناخٍ من الرقابة الذاتية على عامة الناس بسبب غياب اليقين القانوني، ما يبعث بالخوف من قمع السلطات للتعبير السلمي عن الآراء بتعريفها كجرائم بأثر رجعي.

وفي الوقت نفسه، فإن عددًا متزايدًا من السعوديين المعروفين باسم "البدون" عديمي الجنسية من الناحية القانونية، وبالتالي لا يحق لهم الحصول على التعليم أو الرعاية الصحية أو التوظيف أو الوثائق مثل الزواج وشهادات الميلاد أو أي ميزة أخرى مزايا المواطنة في المملكة. وتتراوح تقديرات عددهم بين 70,000 و 250,000. وتشكّل السعودية الدولة الوحيدة التي عرفوها على الإطلاق، ولكن بدون بطاقات هوية أو جوازات سفر سعوديّة، فإن كلّ جانب من جوانب حياتهم يعدّ كفاحًا مجحفًا (لمزيد من التفاصيل، انظر التقارير السنوية السابقة).

الاعتقالات الانتقامية والقمع العابر للحدود

على مدار عام 2023، نفّذت السلطات السعودية العديد من أعمال العقاب الجماعي والترهيب والانتقام في شكل مضايقة واعتقال أفراد عائلات النشطاء والمعارضين، والقمع العابر للحدود في شكل تسليم أو حظر سفر أو ترحيل. كما استمرت في الاعتقال التعسفي للأفراد الذين مارسوا حقهم في حرية التعبير وغيرها من الحقوق الأساسية بشكل سلمي، وإضافتهم إلى الأفراد الكثيرين الذين يقبعون بالفعل وراء القضبان بسبب ممارستهم السلميّة لهذه الحقوق.

اعتقال أفراد العائلة كأعمال ترهيب وانتقام

غالبًا ما يمتدّ قمع السلطات السعودية لأولئك الذين وقعوا ضحية لغضبهم إلى ما هو أبعد من الأفراد أنفسهم لاستهداف أفراد عائلاتهم بتدابير مثل حظر السفر (انظر "الإفراج المشروط وحظر السفر"، الصفحة 30)، والاعتقالات وتسليم المجرمين، وهي ممارسات استمرّت في عام 2023. وفي أبريل ومايو 2023، قامت السلطات السعودية باحتجاز خمسة أفراد من عائلة المواطن الأمريكي **نادر الدوسري** وابنه البالغ من العمر 15 عامًا آنذاك **راكان نادر الدوسري**، في انتقام واضح من دعوى العائلة التجارية ضد الحكومة السعودية. وفي 9 أبريل، احتجزت قوات الأمن **نايف تركي الدوسري**، وهو أحد أعمام راكان الدوسري؛ وفي 11 مايو احتجزت أربعة أفراد آخرين من العائلة بمن فيهم اثنين من أعمام راكان الدوسري، **سلمان تركي الدوسري**، و**سلطان تركي الدوسري**، وعمّة واحدة، وزوجة جدّه **منيرة محمد القحطاني**، وهي مواطنة كويتيّة. وبحسب أقاربهم، فإنهم محتجزون في ظروف سيئة، بعضهم في زنازين باردة بدون بطانيات أو أسرّة مناسبة. وفي 12 يوليو، علمت عائلة الدوسري أن النيابة السعودية أحالت قضيّتهم إلى المحكمة الجزائية المتخصّصة.

غادر نادر وراكان الدوسري السعودية في عام 2021، ويبدو أن أقاربهما محتجزون ومحاكمون في محاولة لإجبارهم على العودة. فقد صرّح نادر الدوسري أن المحققين أوضحوا لأفراد الأسرة المحتجزين أنهم لن يفرجوا عنهم إلا إذا عاد هو وابنه راكان إلى السعودية، حيث سيواجهان الاعتقال والمقاضاة فيما يتعلّق بنزاعه التجاري الخاص الطويل الأمد مع السلطات السعودية.

منظمات حقوقية: السعودية احتجزت أقارب مواطن أمريكي انتقاما لرفعه دعوى قضائية (CNN)

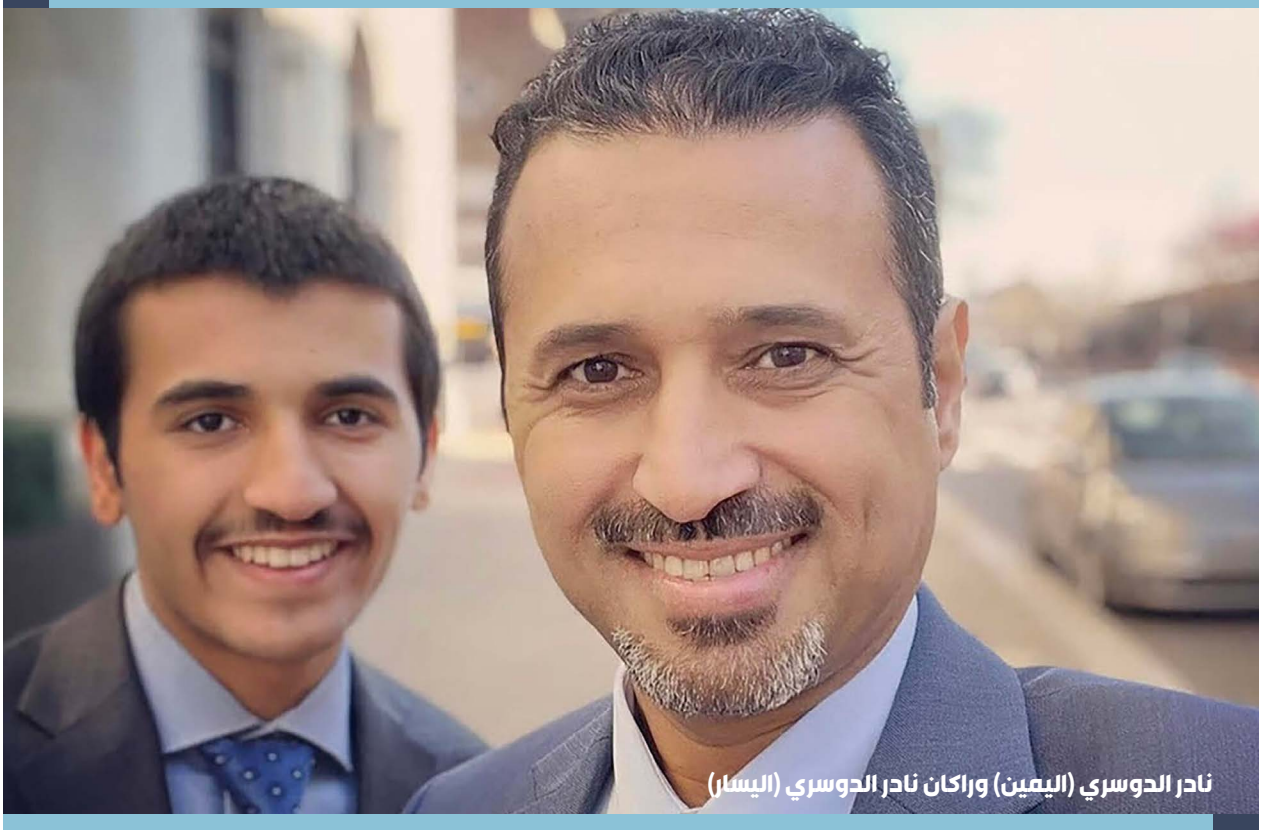

نادر الدوسري (اليمين) وراكان نادر الدوسري (اليسار)

عقاب عائلة الجبري الجماعي

تشكّل حالة عائلة الجبري مثالًا آخراً لاعتقال أفراد العائلة تعسّفيّاً ومحاكمتهم كشكل من أشكال الانتقام في السنوات الأخيرة. ففي مارس 2020، قامت السلطات السعودية باعتقال عمر الجبري، البالغ من العمر 21 عاماً، وسارة الجبري، البالغة من العمر 19 عاماً. وذلك في محاولة للضغط على والدهما سعد الجبري، وهو مسؤول استخباراتي سعودي سابق رفيع المستوى، ليعود إلى السعودية من منفاه. وقد قامت السلطات باحتجاز الشقيقين بمعزل عن العالم الخارجي لعدة أشهر، ثمّ محاكمتهما في النهاية في سبتمبر 2020. بعد شهرين من ذلك، وبعد محاكمة بالغة الجور عُقدت سرّاً، حكمت محكمة جنائية سعوديّة على عمر وسارة بالسجن لمدة تسع سنوات وست سنوات ونصف على التوالي، متّهمة إيّاهما "بمحاولة الهرب". وقد تم تأييد هذا الحكم في ديسمبر من ذلك العام. وفي يناير 2021، نُقل عمر وسارة من السجون السريّة إلى سجني الحائر والملز في الرياض.

كانت السلطات السعودية قد استهدفت عمر وسارة منذ عام 2017، فقد قامت بحظرهما من السفر تعسّفيّاً واستجوابهما وتجميد أصولهما. كلّ ذلك بهدف عمل انتقامي واضح لعلاقتهما بوالدهما. فقد كان سعد الجبري أحد كبار مستشاري ولي العهد السابق محمد بن نايف، الذي أطيح به بعد تولي ولي العهد الحالي، محمد بن سلمان. وفي أغسطس 2020، رفع الجبري دعوى قضائية أمريكية ضد ولي العهد، مدّعياً أنه قد أُرسلت فرقة اغتيال سعوديّة لقتله بعد وقت قصير من مقتل جمال خاشقجي في أكتوبر 2018.

التسليم

أمّا التدبير الآخر الذي تستخدمه السلطات السعودية كجزء من نمط الترهيب والانتقام، وتوسيع نطاق قمعها خارج حدود المملكة، فهو التسليم. وهذا ينطوي في بعض الأحيان على توجيه تهم جنائية ملفقة ضد أفراد في الخارج.

تم اعتقال المواطن السعودي **حسن آل ربيع**، الذي وصل إلى المغرب في يونيو 2022، في مطار مراكش في 14 يناير 2023 بعد إصدار مجلس وزراء الداخلية العرب طلب توقيف احتياطي بناءً على طلب السعودية. وقيل أن آل ربيع مطلوب بتهمة "التعاون مع الإرهابيين من خلال جعلهم يوافقون ويتعاونون معه لإخراجه من السعودية بطريقة غير نظامية"، بناءً على المادة 38 من نظام مكافحة جرائم الإرهاب السعودي. وتكون العقوبة على مثل هذه الجريمة السجن لمدة تتراوح بين 10 إلى 20 سنة. وفي 6 فبراير، تم ترحيل آل ربيع من المغرب على الرغم من دعوات المجتمع المدني المتكررة للإفراج عنه وعدم تسليمه إلى السعودية، حيث واجه مخاطر ذات مصداقية بالاضطهاد وغيره من الأضرار الجسيمة، بما في ذلك خطر التعرّض إلى التعذيب، لأسباب تتعلق بمعتقداته الدينيّة وتاريخ عائلته في الاحتجاجات السياسية. وبعد إعادته القسرية، تم احتجازه وإخفاؤه قسرًا لعدة أشهر، على ما يبدو كجزء من نمط من الأعمال الانتقامية ضد عائلة آل ربيع.

ينتمي حسن آل ربيع إلى الأقلية الشيعيّة، والتي تعرّضت للتمييز والاضطهاد من السلطات السعودية تاريخيًّا. وهو شقيق منير آل ربيع المطلوب من السلطات بحجّة احتجاجه في العوامية عام 2011، وحُكم على شقيقه علي محمد في نوفمبر 2022 وهو قيد الاحتجاز ويواجه عقوبة الإعدام. وفي 23 أبريل 2019، تم إعدام اثنين من أبناء عم آل ربيع، وهما حسين وأحمد آل ربيع، وذلك في إعدام جماعي لـ 37 رجلاً ، من بينهم 33 ينتمون إلى المذهب الشيعي، أدينوا بعد محاكمات جائرة بجرائم مختلفة مزعومة، بما في ذلك الجرائم المتعلقة بالاحتجاج والتجسّس والإرهاب. كما لا يزال حسن آل ربيع رهن الاحتجاز، في انتظار محاكمته.

انتهاك السعودية لإجراءات الإنتربول

في السنوات الأخيرة، حاولت السلطات السعودية الاستفادة من آليات الإنتربول لاستهداف المعارضين في جميع أنحاء العالم وتخويفهم الدائم من الاعتقال التعسّفي. وفي محاولاتها الشاقّة لتسلّم المسؤول الحكومي السعودي السابق سعد الجبري من كندا، طلبت استخدام تعميم الإنتربول (وهو تنبيه يُرسل إلى وكالات إنفاذ القانون في البلدان الأخرى)، ولكن قيل أنّ الإنتربول قد رفض الطلب لأنه ذو دوافع سياسيّة وينتهك قواعد الإنتربول. نحن على دراية بالضحايا السعوديين المحتملين الآخرين لهذا الانتهاك لنظام الإنتربول، والذين يخضعون لطلبات الإنتربول التي لا أساس لها على ما يبدو لاعتقالهم خارج المملكة.

المواطنون السعوديّون طالبو اللجوء في الخارج

وسط القمع المتصاعد في السنوات الأخيرة، غادرت أعداد متزايدة من السعوديين البلاد وطلبوا اللجوء في الخارج لتجنّب الاعتقال التعسّفي والمحاكمة وغيرها من الانتهاكات. ومع ذلك، حتى خارج البلاد، غالبًا ما يستمرّون في مواجهة القمع من السلطات السعودية بوسائل عابرة الحدود الوطنيّة من بينها المراقبة الرقميّة والمادية والتهديدات والتشهير. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك **رابح العنزي**، وهو عقيد سابق في الشرطة السعودية فرّ إلى المملكة المتحدة طالبًا اللجوء السياسي في مارس 2023، بعد أن أُمر بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.

حسن آل ربيع

ومن بين المواطنين السعوديين الآخرين الذين فرّوا من السعودية في السنوات الأخيرة **ناصر القرني**، وهو ابن الداعية المحتجز عوض القرني، و**فوز العتيبي**، وهي شقيقة زميلة ناشطة في وسائل التواصل الاجتماعي مناهل العتيبي. فقد غادر كلاهما في عام 2022، وطلبا اللجوء في المملكة المتحدة.

شرطة العاصمة تطلب من معارض سعودي مهدّد العيش مثل إدوارد سنودن (صحيفة الجارديان)

وفي الوقت نفسه، قد يتعرض المواطنون السعوديّون الفارّين من السعودية والطالبين للجوء في الخارج لخطر الترحيل إلى البلاد. ومن الأمثلة على ذلك الناشط السعودي **عبدالرحمن الخالدي**، الذي أُجبر على مغادرة السعودية في عام 2013 بسبب نشاطه السلمي على شبكة الإنترنت. بعد ثماني سنوات في المنفى في تركيا، غادر الخالدي ذلك البلد وتقدم بطلب اللجوء في بلغاريا في 23 أكتوبر 2021؛ إلا أنه قد تم اعتقاله بعد يومين. ثمّ رُفض طلبه للجوء، بناءً على التقييم المعيب بأن السعودية "اتخذت تدابير لإضفاء الطابع الديمقراطي على المجتمع". كما رفضت محكمة صوفيا الإدارية استئناف الخالدي ضد رفض طلب اللجوء الخاص به في 20 فبراير 2023. ثم استأنف أمام المحكمة الإدارية العليا، التي أعادت القضية في 27 سبتمبر إلى المحكمة الإبتدائية لإعادة المحاكمة. لذلك لا يزال استئنافه معلقًا. أمّا هو، فلا يزال معرضًا لخطر الترحيل إلى السعودية، حيث لن يتم ضمان رفاهه وسلامته.

اعتقالات تعسفيّة أخرى

في عام 2023، واصلت السلطات السعودية تنفيذ اعتقالات تعسفيّة للأشخاص الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير في البلاد. ففي مايو، وكجزء من حملة الاضطهاد المستمرة ضد أفراد قبيلة الحويطات (انظر "التهجير القسري"، الصفحة 39)، أعادت السلطات اعتقال **إبراهيم صباح العميري الحويطي**، وهو رجل في

عبد الرحمن الخالدي

السبعينيات من عمره تم إخلاؤه قسرًا من منزله في قرية شارما لإفساح المجال لإقامة مشروع مدينة نيوم العملاقة المدعوم من الدولة. فقد تم اعتقاله لأول مرة في عام 2021 وقضى ثلاثة أشهر في السجن قيد التحقيق، قبل الإفراج عنه دون تهمٍ.

وفي 1 أغسطس، اعتقلت السلطات **محمد الحاجي**، وهو أكاديمي بارز وشخصية إعلامية حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السلوكية والاجتماعية من جامعة تمبل ويقدم "بودكاست آدم" على قناة ثمانية الوثائقيّة. وقد أُفرج عنه في 15 أغسطس، إلا أن أسباب اعتقاله لا تزال مجهولة.

كما ظهرت أخبار خلال عام مصير **طارق بن عزيز**، الذي اعتُقل في 19 مايو 2021 وحُكم عليه لاحقًا بالسجن لمدة عام بتهم بموجب نظام مكافحة جرائم المعلوماتيّة شملت "دعم المثلية الجنسية ومناصرة حقوق المثليين" وحيازة صور "غير لائقة". فيواجه المثليون والمثليات ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية التمييز والوصم في السعودية. كما يواجهون خطر التجريم إذا عبروا عن ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسانية. وغادر بن عزيز السعودية منذ ذلك الحين، بعد الإفراج عنه.

انتهاكات جسيمة في إطار حملة جديدة لمكافحة المخدرات

في أبريل 2023، أطلقت وزارة الداخلية حملة شرسة لمكافحة المخدرات تسمى "بالمرصاد"، والتي تمنح قوات الأمن سلطات كاسحة للقضاء على متعاطي المخدرات المشتبه بهم، بغض النظر عن الكميات المعنية. ووردت تقارير عن انتهاكات واسعة النطاق فيما يتعلق بالحملة، ومن بينها المداهمات الجماعية والاعتقالات العشوائية، واحتجاز المعتقلين بمعزل عن العالم الخارجي. كما أعدمت السعودية أشخاصًا بشكل متكرر، تاريخيًا، على خلفيّة جرائم تتعلق بالمخدرات، من بينهم عمال مهاجرون، وبعد وقف غير رسمي لمدة 22 شهرًا، استأنفت هذه الممارسة في نوفمبر 2022 (انظر "عقوبة الإعدام"، الصفحة 34).

محاكمات جائرة وأحكام قاسية

أكمل عام 2023 ما بدأه عام 2022، مع تصعيد السلطات السعودية حملتها على حرية التعبير، وخاصة على شبكة الإنترنت. فعلى مدار العام، واصلت المحاكم السعودية، المشهورة بانتهاكاتها المتفشية وتجاهلها للضمانات القانونية، إصدار أحكام بالسجن لفترات طويلة على النشطاء السلميين، وحتى الأفراد الأقل شهرة، بطريقة صفيقة وغير عقلانية على نحو متزايد، إضافة إلى عدد لا يحصى من الآخرين الذين يقضون بالفعل عقوبات سجن طويلة في السعودية بسبب النشاط السلمي. وقد أُصدرت أول عقوبة إعدام معروفة في السعودية على خلفيّة نشاط وسائل التواصل الاجتماعي في يوليو 2023.

قائمة انتقائية بمعتقلي الرأي السعوديين الذين يقضون عقوبات سجن طويلة بسبب نشاطهم السلمي على شبكة الإنترنت

الاسم	المهنة	تاريخ الاعتقال	حكم السجن
عبد الله جيلان	خريج جامعي	12 مايو 2021	10 سنوات
منال القفيري	طالبة مدرسة	2022	18 سنة
عبدالرحمن السحمان	عامل في المجال الإنساني	12 مارس 2018	20 سنة
داود العلي	مدوّن	ديسمبر 2020	25 سنة
سلمى الشهاب	طالبة دكتوراه	15 يناير 2021	27 سنة
سارة الجار	طالبة طب	غير معروف	27 سنة
فاطمة الشواربي	غير معروفة	سبتمبر 2020	30 سنة و6 أشهر
أسامة خالد	كاتب ومترجم ومبرمج حواسيب	2020	32 سنة
سكينة العيثان	غير معروفة	غير معروف	40 سنة
نورة سعيد القحطاني	أم وربّة منزل	4 يوليو 2021	45 سنة

في إحدى القضايا الصارخة، في 25 يناير 2023، أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في السعودية حكمًا جديدًا بحق **سلمى الشهاب**، وهي طالبة دكتوراه في جامعة ليدز في المملكة المتحدة وأم لطفلين، بالسجن لمدة 27 عامًا وحظر السفر للمدة ذاتها. وقد كان هذا الحكم الجديد تخفيضًا طفيفًا للمدة البالغة 34 عامًا التي فرضت عليها بسخافة في أغسطس 2022 بعدما استأنفت الحكم الابتدائي الذي قضى بالسجن لمدة ست

سلمى الشهاب

سنوات. وجميع التهم الموجّهة بحقّها متعلّقة بنشاطها على وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك إعادة التغريد ومشاركة المنشورات على تويتر لدعم ناشطات حقوق المرأة مثل لجين الهذلول. كما جاءت إدانة الشهاب بعد محاكمة بالغة الجور. وفي 18 يناير، أسقطت المحكمة العليا الحكم الصادر عن محكمة الاستئناف وأحالت القضية مرة أخرى إلى المحكمة الجزائية المتخصّصة لإعادة المحاكمة. وأثناء إعادة المحاكمة، طلبت الشهاب الرد على التهم الموجهة إليها، لكنها حُرمت من الحق في الكلام. وأُسقِطت التهم الموجهة إليها في حكم سابق بموجب نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، ولكن المحكمة الجزائية المتخصصة استمعت مجددًا إلى التهم الموجهة إليها بموجب نظام مكافحة جرائم الإرهاب القمعي أيضًا. وفي 7 يوليو، في أعقاب شكوى مشتركة قدمتها منظّمات القسط لحقوق الإنسان، الديمقراطية الآن للعالم العربي، ومبادرة الحرية، ومؤسسة حقوق الإنسان، ومنّا لحقوق الإنسان، أصدر فريق عمل الأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسفي رأيًا يصف احتجاز الشهاب ونورة القحطاني (التي حكم عليها بالسجن لمدة 45 عامًا) بأنه تعسّفي، ودعا إلى الإفراج عنهما.

تقرير أممي يكشف عن ممارسات "مهينة" تتعرض لها سلمى الشهاب أثناء اعتقالها في السعودية (الحرة)

وعلى مدار عام 2023، أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة أحكامًا شديدة بالسجن على عدد من الأفراد الآخرين، من بينهم العديد من النساء، وذلك على خلفيّة نشاطهم السلمي على شبكة الإنترنت. وفي وقت قريب من إصدار حكم جديد بحق الشهاب، حُكم على **سكينة العيثان** بالسجن لمدة 40 عامًا. وفي مارس، أضربت العيثان والشهاب وست نساء أخريات عن الطعام احتجاجًا على احتجازهن ومحاكمتهن بدون وجه حق (انظر "سجناء في خطر"، الصفحة 25).

سلمى الشهاب: إضراب الناشطة السعودية عن الطعام يجدد الدعوات لإطلاق سراح السجينات في المملكة (BBC)

في 2 فبراير، أيدت محكمة الاستئناف الجزائية المتخصّصة أحكامًا بالسجن تتراوح بين 10 و 18 عامًا على عشرة مصريين نوبيين، على خلفيّة التخطيط لتنظيم فعالية اجتماعيّة سلميّة. وحُكم عليهم في البداية في أكتوبر 2022، بتهمة نشر شائعات كاذبة وكيديّة على وسائل التواصل الاجتماعي، وإنشاء جمعيّة غير مرخصة، ودعم جماعة إرهابيّة.

وفي 8 فبراير، رفعت محكمة الاستئناف الجزائية المتخصّصة عقوبة سجن **سعد إبراهيم الماضي** من 16 عامًا وثلاثة أشهر إلى 19 عامًا، بالإضافة إلى حظر السفر بالمدة ذاتها. وقد حُكم على الماضي، البالغ من العمر 72 عامًا، والذي يحمل جنسية مزدوجة سعودية وأمريكيّة، في البداية في أكتوبر 2022، على خلفيّة تغريدات "تقوّض أمن الدولة". ثم تم الإفراج عنه لاحقًا من السجن في مارس 2023 (انظر "الإفراج المشروط وحظر السفر"، الصفحة 30).

"مسجون بسبب تغريدة"

كُشف بكل جرأة عن تصميم السلطات السعودية على قمع حرية التعبير على شبكة الإنترنت في بث تلفزيوني تقشعّر له الأبدان في 16 مارس 2023، وقد حُذف الآن بعد انتقادات عنيفة على تويتر، حيث أجرت قناة السعودية التلفزيونيّة التي تديرها الدولة مقابلة مع رجل مسجون بسبب تغريدة واحدة "لم يكن يتوقع" يمكن أن تقوده إلى السجن.

وأجرى برنامج "النقطة العمياء" الذي يُبث مساء يوم الخميس مقابلةً مع خمسة مستخدمين لوسائل التواصل الاجتماعي يقبعون حالياً في السجن على خلفية تورطهم في جرائم معلوماتيّة، بمن فيهم رجل سُجن بسبب تغريدة واحدة كان يَعتقد أنها غير مؤذية. ولم تُكشف هويته في المقابلة ولم يظهر سوى ظله على خلفية موسيقى تصويريّة تعبر عن الشر. وأدرك الآن، حسبما أخبر المحاور، أن ما اعتقده مجرد "انتقاد" كان جُرما.

وتنص المادة 6 من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي لعام 2007 على عقوبة تصل إلى خمس سنوات سجناً و/أو غرامة مالية بقيمة ثلاثة ملايين ريال سعودي (800,000 دولار أمريكي) على خلفية ارتكاب جرائم معلوماتية معرفة تعريفاً يشوبه الغموض وتشمل "إنتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام، أو القيم الدينية، أو الآداب العامة، أو حرمة الحياة الخاصة، أو إعداده، أو إرساله، أو تخزينه عن طريق الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي". وأضاف المستجوَب في المقابلة الذي لم تُكشف هويته (وأوضح المحاوِر) بأن العقوبة الحبسية قد تصل إلى 15 عاماً في الحالات التي تشمل "التحريض".

وفي منتصف عام 2023، أصدرت محكمة الاستئناف الجزائية المتخصّصة حكمًا بالسجن لمدة 30 عامًا وستة أشهر، يليه حظر سفر بنفس المدة، بحق **فاطمة الشواربي** على خلفيّة نشاطها السلمي على منصّة تويتر عبر حساب مجهول. فقد اعتُقلت الشواربي في سبتمبر 2020، واتهمتها المحكمة الجزائيّة المتخصّصة فيما بعد على خلفيّة نشر تغريدات تدافع فيها عن معتقلي الرأي، وتعارض التهجير القسري، وتتضامن مع العاطلين عن العمل. وهي تقضي حاليًا عقوبتها في سجن المباحث في الدمام.

محمد الغامدي

الحكم على امرأة سعودية بالسجن لمدة 30 عاماً لانتقادها مشروع مدينة نيوم العملاقة على تويتر
(بيزنس إنسايدر)

في تصعيد آخر لنهجها القمعي تجاه حرية التعبير، أصدرت المحكمة الجزائية المتخصّصة في 10 يوليو 2023 حكمًا بالإعدام بحق المدرس المتقاعد **محمد الغامدي** البالغ من العمر 54 عامًا. ويشكّل هذا الحكم أول حكم إعدام معروف يصدر في السعودية لمجرّد النشاط على وسائل التواصل الاجتماعي (انظر "عقوبة الإعدام"، الصفحة 34). وفي أغسطس، حكمت المحكمة الجزائية المتخصّصة على الطالبة في المرحلة الثانوية **منال القفيري** البالغة من العمر 18 عامًا – وكانت تبلغ من العمر 17 عامًا فقط وقت اعتقالها – بالسجن لمدة 18 عامًا وحظر السفر بنفس المدة لنشرها تغريدات تدعم معتقلي الرأي؛ وهي تقضي حاليًا عقوبتها في سجن الحائر في الرياض. وفي نوفمبر، علمت القسط أن المحكمة الجزائيّة المتخصّصة حكمت على طالبة الطب **سارة الجار** بالسجن لمدة 27 عامًا وحظر السفر بنفس المدة، أيضًا لممارسة حقها في حرية التعبير على شبكة الإنترنت.

ونظرًا لصعوبة الحصول على معلومات على أرض الواقع وسط مناخ الخوف المتفاقم باستمرار في السعودية، لا يمكن معرفة النطاق الكامل لمثل هذه الاعتقالات وأحكام السجن. وعلى هذا النحو، فمن المحتمل أن تمثّل الانتهاكات الموصوفة هنا وفي جميع أنحاء التقرير، إلى جانب الانتهاكات الأخرى، جزءًا بسيطًا فقط من إجمالي الانتهاكات.

محمد الربيعة

اختراق السعودية لمنصات وسائل التواصل الاجتماعي

ومع أن الإنترنت كان يُنظر إليه في السابق على نطاق واسع بكونه فضاءً يمكن فيه للناس في السعودية أن يتبادلوا بأمان الآراء التي لم يجرؤوا قط على التعبير عنها في العالم الواقعي، إلا أنه أصبح من الواضح مع مرور السنوات أن السلطات السعودية لن تتسامح مع حرية التعبير على شبكة الإنترنت، وجرت مقاضاة العديد من النشطاء بموجب أنظمة مكافحة جرائم الإرهاب وجرائم المعلوماتية القمعيّة على خلفية نشر تغريدات منتقدة للسلطات السعودية. ونتيجةً لذلك، يلجأ عدد متزايد من السعوديين سواء إلى الرقابة الذاتية أو التغريد دون الإفصاح عن هويتهم باستخدام أسماء مستعارة، ولكن تشير الأدلة إلى أنهم قد لا يكونون آمنين حتى في تلك الحالة.

وفي نوفمبر 2019، وُجّهت في الولايات المتحدة لموظفَيْن سابقَيْن لدى منصة إكس للتواصل الاجتماعي، المعروفة سابقاً باسم تويتر، تهمةُ التجسس لصالح السلطات السعودية بوصولهما إلى البيانات الخاصة بمعارضين سعوديين باستخدام المنصة. ويُعتقد أن هذا الانتهاك أفضى إلى اعتقال الناشط في المجال الإنساني عبدالرحمن السدحان وغيره. ويقضي حالياً السدحان عقوبته الحبسية المحدّدة في 20 عاماً بعد اتهامه بإدارة حساب ساخر على تويتر. ورفعت شقيقته، أريج السدحان، دعوى مدنية أمريكية ضد "إكس"، واتهمت المنصة بأنها أصبحت "أداة للقمع العابر للحدود". وبعد استحواذ المستثمر التجاري إيلون ماسك على المنصة، أصبحت هذه الأخيرة فضاءً غير آمن للصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضين على نحو متزايد. ووفقاً لبيانات منصّة "إكس" المنشورة، امتثلت الشركة لمعظم طلبات الحكومات المتعلقة بالرقابة أو المراقبة.

تغليظ الأحكام عند الاستئناف أو بعد إعادة المحاكمة

كما في حالة سلمى الشهاب، المفصلة أعلاه، لاحظنا وجود اتجاه في السنوات الأخيرة حيث تزيد المحاكم السعودية من أحكام معتقلي الرأي، غالبًا بشكل كبير، إما عند الاستئناف أو بعد إعادة المحاكمة عندما تكون عملية الاستئناف قد استنفدت بالفعل. وقد تتضمن هذه المحاكمات تهمًا جديدة أو التهم السابقة، في

انتهاك للقانون السعودي. كما وتقوم السلطات في بعض الأحيان بذلك مع المعتقلين الذين يقتربون من نهاية محكومياتهم، بدلاً من الإفراج عنهم. على سبيل المثال، انتهت محكوميّة الناشط الحقوقي **محمد الربيعة** في سبتمبر 2022، ولكن بدلاً من الإفراج عنه، تمت إعادة محاكمته وحكم عليه بالسجن لمدة 17 عامًا جديدة. وغالبًا ما لا يتم تقديم أسباب لمثل هذه الأحكام.

المحاكمات الجارية والحبس الاحتياطي

لا يزال آخرون مستهدفون لمطالبتهم بحقوقهم الأساسية يواجهون المحاكمة. كان من المقرّر أن تمثل مدرّبة الرياضة **مناهل العتيبي** أمام المحكمة الجزائية المتخصّصة يوم 26 يوليو 2023 في أولى جلسات محاكمتها، ولكنها أُجّلت دون تحديد تاريخٍ جديدٍ. إلى جانب شقيقتها **فوز العتيبي**، التي فرت من السعودية بعد استدعائها في عام 2022، تواجه المحاكمة بعدد من التهم المتعلقة بتعزيزها السلمي لحقوق المرأة، وارتداء ملابس "غير محتشمة"، والتغريد تحت وسوم نسوية (انظر "حقوق المرأة"، الصفحة 43).

إحالة ناشطة سعودية لمحكمة قضايا الإرهاب بتهمة الإساءة للقيم الدينية (*BBC*)

وفي الوقت نفسه، مازال معتقلو الرأي الذين أحيلوا إلى القضاء يواجهون محاكمات مطولة بلا نهاية، بمن فيهم الداعية **سلمان العودة** والباحث **حسن فرحان المالكي**، المعتقلان منذ سبتمبر 2017، ومُددت محاكمتهما أكثر من مرة دون سبب واضح. ويطالب الادعاء العام في القضيتين بتنفيذ عقوبة الإعدام بحقهما على أساس مجموعة من التهم الفضفاضة والغامضة.

المحاكمات في السعودية

لا ترقى المحاكمات في السعودية للمعايير الدولية للمحاكمة العادلة، وتشوبها انتهاكاتٌ روتينية مثل الحرمان من التمثيل القانوني والحصول على الوثائق القضائية، والتأخير دونما مبرر، وعقد جلسات محاكمة سرية. وهذا الاستهتار بالضمانات القانونية لا تختص به المحكمة الجزائية المتخصّصة، التي أنشئت في 2008 باختصاص في قضايا الإرهاب، بل تشاركها فيه المحكمات الجزائية العاديّة.

وفي الوقت نفسه، لا يزال آخرون معتقلون تعسفيًا رهن الحبس الاحتياطي لفترات طويلة. وتشمل الأمثلة على ذلك العديد من النشطاء والمدونين الشباب الذين اعتُقلوا في مايو ويونيو 2021، والذين كانوا يعبّرون عن آرائهم بشكل سلمي على شبكة الإنترنت. ومن بينهم: **عبدالرحمن الشيخي**، و**أسماء السبيعي**، و**رينا عبدالعزيز**، و**ياسمين الغفيلي**، و**نجوى الحميد**، و**لينا الشريف**.

سجناء في خطر

وثّقت القسط المزيد من الأمثلة في عام 2023 على تعامل السلطات السعودية الخطير والانتقامي مع بعض المعتقلين والسجناء الذين تعرّض حياتهم للخطر بشكل متهوّر، إن لم يكن متعمّد. يرى جميع العالقين داخل نظام السجون السعودية القاسي أن الأوضاعَ في السجون سيئةٌ للغاية. ويتعرّض أيضًا معتقلو الرأي في كثير من الأحيان لمعاملة قاسية وغير إنسانية ومهينة خلف القضبان. وشهدنا مرةً أخرى في عام 2023 تعريض السلطات السعودية حياة سجناء بعينهم للخطر عن طريق الإهمال الجسيم وسوء المعاملة المقصود والإخفاء القسري والإهمال الطبي المتعمَّد.

الاعتداء على السجناء

في سبتمبر 2023، علمنا أن مدربة الرياضة المعتقلة **مناهل العتيبي** قد تعرضت عمدًا لاعتداءات جسدية ونفسيّة من بينها أعمال الضرب والعض والتهديد بالقتل على يد نزيلة أخرى في سجن الملز في الرياض، حيث اعتُقلت منذ نوفمبر 2022. ومنذ 5 نوفمبر 2023، حُرمت أيضًا من إجراء أي اتصال مع عائلتها. ومع أن تلك الاعتداءات لم تُمارس على يد المسؤولين، فإن سلطات السجن لم تبذل أي جهد لحماية العتيبي. وفي الواقع، تتجاوز أفعال السلطات بكثير كونها مجرد إهمال، لأنها منعت العتيبي من تقديم شكوى حينما أخبرت المسؤولين في السجن بالأمر، وبدلًا من ذلك وضعوها في الحبس الانفرادي. وبعد إخراجها من الحبس الانفرادي، في 27 سبتمبر، وُضعت في زنزانة مشتركة مع مدمنات مخدرات، مما يجعلها عرضة لمزيد من العنف.

كما تعرّضت الناشطة الحقوقية سلمى الشهاب للخطر، فقد وُضعت إلى جانب سجينات نُقلن من مستشفى الأمراض النفسيّة بحيث يصدر عنهنَّ سلوك عدواني بسبب نقص الرعاية الطبيّة الكافية. وناشدت هيئةَ حقوق الإنسان الرسمية السعودية احتجاز أولئك السجينات بشكل منفصل وتمكينهن من العلاج المناسب، لكن دون جدوى حتى الآن. علاوة على ذلك، لم تعلق الهيئة أبدًا على قضية الشهاب أو تحقق فيها، ولم تدرجها أيضًا في أي من تقاريرها.

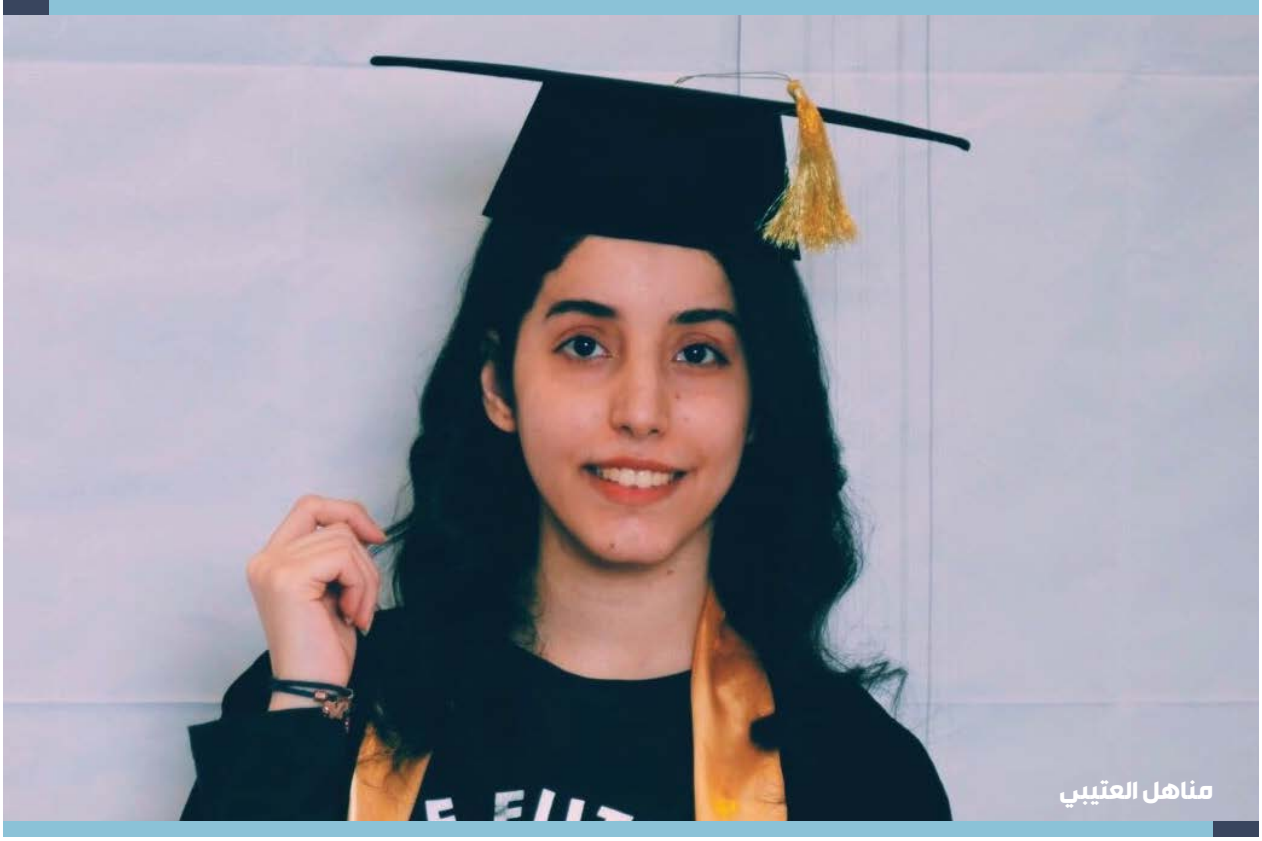

مناهل العتيبي

تاريخ من الفشل في واجب الرعاية لحماية معتقلي الرأي

إن فشل سلطات السجن المشين في حماية مناهل العتيبي وسلمى الشهاب من السجينات الأخريات، اللواتي يحتمل أن يكنَّ عنيفات، يُعدّ جزءاً من اتجاه ثابت. وأسوأ مثال شهدناه حتى اليوم هو جريمة القتل المدبّرة على ما يبدو في أكتوبر 2021 للإصلاحي السياسي موسى القرني الذي قُتل بوحشية في زنزانته على يد متطرفين دينيين، مع أنه اشتكى مراراً وتكراراً لإدارة السجن من المخاطر التي واجهها. وتشمل أمثلة أخرى حديثة نقل الداعية الإسلامي إبراهيم محمد هائل اليماني إلى زنزانة مشتركة مع متطرفين كانوا قد هددوا مرات عديدة بقتله، ومحاولة قتل المدافع عن حقوق الإنسان خالد العمير على نحو غير مبرر، واعتداء مريض نفسي على المدافع عن حقوق الإنسان محمد القحطاني.

وتظهر السلطات ازدراءً قاسياً ومستمراً لحياة معتقلي الرأي. فمن خلال وضعهم عن عمد في زنازين وأجنحة، وعدم الاستجابة للشكاوى المتكرّرة، فضلاً عن الفشل في التحقيق الفعال في الاعتداءات، قد يتعرض معتقلو الرأي لخطر الاعتداءات على يد سجناء آخرين.

كما وتُعرّض حياة السجناء في السجون السعودية للخطر دون داعٍ عن طريق الحرمان المتعمَّد من العلاج الطبي، مما أدى إلى عدد من الوفيات في السجن خلال الأعوام الماضية، مثلً وفاة رمز الدفاع عن حقوق الإنسان في السعودية عبدالله الحامد في أبريل 2020.

وليد أبو الخير

الإضراب عن الطعام احتجاجاً على سوء المعاملة والمضايقات

تعرّض معتقلو الرأي في بعض الأحيان إلى الكثير من ضروب سوء المعاملة والمضايقات في السجن لدرجة أنهم، وعلى الرغم من التعرّض للترهيب، اضطروا إلى تنظيم إضرابات فردية أو جماعية عن الطعام للمطالبة بحقوقهم والسعي لتحسين ظروفهم. وقد شهد عام 2023 المزيد من الأمثلة على مثل هذه الاحتجاجات الشجاعة. ففي فبراير، أضرب المدافع عن حقوق الإنسان المعتقل **وليد أبو الخير** عن الطعام احتجاجًا على الضرب الذي تعرّض له على أيدي سجناء آخرين، فيما قد يكون هجومًا مدبرًا عليه. وواجه أبو الخير، الذي يقضي عقوبة بالسجن لمدة 15 عامًا على خلفية نشاطه، بشكل روتيني أشكالًا مختلفة من ضروب سوء المعاملة في السجن، بما في ذلك الحبس الانفرادي. وقد قام سابقًا بعدة إضرابات عن الطعام. وفي أكتوبر، نُقل إلى جناح الحراسة المشددة (رقم 42) في سجن الحائر لرفضه الخضوع لـ"برنامج إعادة تأهيل".

وفي 23 مارس، قامت الناشطة في مجال حقوق المرأة **سلمى الشهاب** وسبع معتقلات سعوديات أخريات بالإضراب عن الطعام احتجاجًا على احتجازهنَّ ومحاكمتهن بدون وجه حق، وللمطالبة بالإفراج الفوري وغير المشروط عنهن. وأنهت الشهاب إضرابها عن الطعام في منتصف أبريل للتتمكّن من تناول الأدوية لصحتها النفسيّة والجسديّة المتدهورة.

سلمى الشهاب: إضراب الناشطة السعودية عن الطعام يجدد الدعوات لإطلاق سراح السجينات في المملكة (BBC)

وفي مايو، أضرب **شادلي الحويطي**، شقيق عبد الرحيم الحويطي الذي قُتل على يد قوات الأمن في عام 2020، عن الطعام احتجاجًا على تعذيبه المزعوم وسوء معاملته في السجن، بما في ذلك وضعه في الحبس الانفرادي. وقد اعتُقل شادلي والعديد من أفراد عائلته منذ فبراير 2020 لمعارضتهم الإخلاء من منازلهم لإفساح المجال لإقامة مشروع مدينة نيوم العملاقة. وخلال إضراب سابق عن الطعام، في مايو 2022،

محمد القحطاني

أدخل مسؤولو السجن أنبوبًا في معدة الحويطي لإطعامه قسرًا، وهو شكل من أشكال التعذيب (لمزيد من المعلومات حول الانتهاكات ضد أفراد قبيلة الحويطات، انظر الصفحة 39).

حالات الاختفاء القسري

تنتشر حالات الاختفاء القسري الممنهجة في السعودية حيث واصلت السلطات السعودية هذه الممارسة على نحو مكثّفٍ في عام 2023 إزاء معتقلي الرأي، بمن فيهم المعتقلون المقرر الإفراج عنهم. فمع أن **محمد القحطاني** أنهى محكوميته المحدّدة في 10 سنوات بتهم تتعلق بعمله السلمي في مجال حقوق الإنسان في 22 نوفمبر 2022، فقد ظل مختفيا قسريًّا منذ 24 أكتوبر حتى وقت نشر هذا التقرير. وكانت السلطات السعودية تمنعه من التواصل مع أهله والعالم الخارجي، وقدمت معلومات مضلّلة عن مكان وجوده. وفي 30 أكتوبر 2022، أخبر حارس السجن زوجته أنه قد نُقل إلى سجن مختلف لم يحدّده. ومع ذلك، في 30 يناير 2023، ادعت السلطات السعودية في ردّها على مراسلة الأمم المتحدة أنه كان قيد الاحتجاز في سجن الحائر. وفي الآونة الأخيرة، في أغسطس 2023، أكّد مسؤولون في سجن الحائر لزوجة القحطاني، في مكالمة هاتفيّة مسجّلة، عدم العثور على اسمه في نظامهم.

وكمثالٍ آخر ما زال الناشط المعتقل ومعتقل الرأي **عيسى النخيفي** مختفيا قسريًّا منذ 15 أكتوبر 2022 حتى الآن، وذلك منذ إعلانه خوض إضرابٍ عن الطعام احتجاجًا على عدم الإفراج عنه بعد انقضاء محكوميّته المحدّدة في ست سنوات في سبتمبر 2022. ولم يُسمح لعائلته منذئذٍ بالتواصل معه أو تلقي أي أخبارٍ عن مكان وجوده.

وفي ردّها في يناير 2023 على مراسلة الأمم المتحدة المذكورة أعلاه، ادعت السلطات السعودية أن النخيفي والقحطاني لا يزالان خلف القضبان، على الرغم من أنهما قضيا محكوميّتهما، لأنهما كانا قيد التحقيق على خلفية "ارتكابهما عددًا من الجرائم وحث آخرين على ارتكابها داخل السجن". كان من المقرر مثول القحطاني أمام المحكمة الجزائية المتخصصة لإعادة محاكمته في 1 مايو 2023، لكن المحاكمة أُجلت بسبب عدم حضوره. كما أن الاختفاء القسري المستمر للرجلين يهدّد حقهما في محاكمة عادلة، بما في ذلك الاستعانة بمحامٍ. وبالنظر إلى

أن السلطات السعودية أعادت محاكمة العديد من السجناء والمعتقلين وزادت أحكامهم، فثمّة مخاوف من أن النخيفي والقحطاني قد يواجهان بالمثل المزيد من العقوبات القاسية. وأثناء اختفائهما، يتعرضان أيضًا لخطر متزايد من الانتهاكات الأخرى، أو حتى لضروب التعذيب.

حالات الاختفاء القسري التي طال أمدها

لم تصادق السعودية بعد على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري لعام 1992، وتمارس بطريقةٍ منهجيةٍ الاختفاء القسري -الذي يدوم أحياناً شهوراً أو حتى سنوات- لإسكات النشطاء وغيرهم من المنتقدين.

واعتقل جهازُ المباحث العامل في المجال الإنساني عبد الرحمن السدحان في مارس 2018 من مقر عمله بمقر الهلال الأحمر السعودي في الرياض واختفى قسريًا لمدة 23 شهراً. وقد حُكم عليه في أبريل 2021 بالسجن لمدة 20 عاماً على خلفية نشره تعليقات سلميّة على تويتر، وأصبح مختفياً قسريًا مرةً أخرى بعد ظهوره في محكمة الاستئناف في أغسطس من ذلك العام. ومنعته السلطات من الاتصال بأهله لأكثر من عامين.

كما اعتُقل الصحفي تركي الجاسر أيضاً في مارس 2018 بعد مداهمة منزله. ولم يُسمح له بالزيارات أو المكالمات الهاتفيّة لما يقرب من سنتين، ورفضت السلطات السعودية أن تجيب على أي استفسار عنه. وباستثناء مكالمة هاتفيّة واحدة أجراها مع أهله في فبراير 2020، مُنع مرة أخرى من أي تواصل آخر.

وتزيد احتمالية تعرض الأفراد أثناء اختفائهم لانتهاكات حقوقية أخرى مثل التعذيب، لأنهم يكونون محتجزين خارج إطار الحماية القانونية. ولا يزال الداعية سليمان الدويش مختفياً قسريًا منذ اعتقاله في 22 أبريل 2016، بعد نشره تغريداتٍ على تويتر منتقدة للملك سلمان والأمير محمد بن سلمان، وتعرّض لضروب التعذيب الوحشي على يد كبار المسؤولين في مكان احتجاز غير رسمي في الرياض. وظهر الدويش آخر مرة وفق التقارير في يوليو 2018، ولم ترد منذئذ أي أخبار عنه أو عن صحته أو مكان وجوده.

الإفراج المشروط وحظر السفر

شهد عام 2023 الإفراج عن العديد من معتقلي الرأي بعد انقضاء محكوميّتهم، ولكن ذلك كان مرّة أخرى بشروط قاسية تضمنت بشكل روتيني حظرًا تعسفيًا على السفر والعمل والنشاط على وسائل التواصل الاجتماعي. كما واصلت السلطات السعودية فرض حظر السفر التعسفي على أفراد عائلات المعتقلين، ومنعتهم أيضًا من مغادرة البلاد، في شكل من أشكال العقاب الجماعي.

الإفراج عن السجناء

أُفرج عن المدافع عن حقوق الإنسان والعضو في جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم) **عبد الكريم الخضر** في 7 يناير 2023 بعد انقضاء مدة محكوميته. وقد اعتُقل في أبريل 2013 وصدر حكمٌ بحقّه يقضي بالسجن لمدة عشر سنوات إثر عمله السلمي في مجال حقوق الإنسان. ويخضع حاليًا لحظر السفر لمدة عشر سنوات.

وأُفرج أيضًا عن رفيقه العضو في جمعية حسم **عبدالرحمن الحامد** في 9 يناير عقب انقضاء مدة محكوميّته بعدما اعتُقل في عام 2014. وصدر حكمٌ بحقّه يقضي بالسجن لمدة تسع سنوات إثر نشاطه السلمي. ويخضع حاليًا لحظر السفر لمدة تسع سنوات.

جمعية حسم

أسست جمعية الحقوق المدنية والسياسية (حسم) في أكتوبر 2009 بهدف تكريس حقوق الإنسان المدنية والسياسية لكافة المواطنين في السعودية، ودعت سلميّاً لتأسيس ملكية دستورية في البلاد مع برلمان منتخب كامل الصلاحيات وقضاء مستقل يضمن حقوق المحاكمة العادلة. كما وثقت الجمعية انتهاكات حقوق الإنسان في المملكة، وساعدت الضحايا على تقديم شكاوى قانونية ضد المسؤولين المتورطين فيها، وشاركت معلومات مع منظمات غير حكوميّة دوليّة ومع إجراءات الأمم المتحدة المعنيّة.

لم تكتف السلطات السعودية برفض التصريح للجمعية، بل قامت بحظرها كمنظمة رسميّاً سنة 2013، وأحالت كافة أعضائها الأحد عشر للمحاكمة، حيث تعرضوا للمضايقات والممارسات العقابية بسبب نشاطهم الحقوقي وتعاونهم مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ولا يزال خمسة منهم محتجزون اليوم: الدكتور محمد القحطاني (الذي انقضت محكوميّته في نوفمبر 2022، ومع ذلك لا يزال رهن الحجز الانفرادي)؛ ومحمد البجادي؛ وعبدالعزيز الشبيلي؛ وفوزان الحربي؛ وعيسى الحامد.

سعد إبراهيم الماضي

وفي 20 مارس، أُفرج عن **سعد إبراهيم الماضي**، وهو مواطن سعودي أمريكي مزدوج الجنسية يبلغ من العمر 72 عامًا، من السجن وأسقطت التهم الموجّهة إليه. وقد اعتُقل في عام 2021، وحكم عليه في أكتوبر 2022 بالسجن لمدة 19 عامًا بسبب تغريدات سلمية. كما لا يزال خاضعًا لحظر السفر التعسّفي وغير الرسمي.

وفي يونيو، أُفرج عن الناشطة السعودية والممرضة والأم لثلاثة أطفال **فاطمة آل نصيف** بعد قضاء ما يقرب من ست سنوات في السجن. واعتُقلت آل نصيف قسرًا في سبتمبر 2017 بينما كانت في السيارة مع ابنتيها. كما توفي ابنها عندما كانت في السجن.

علاوة على ذلك، أُفرج عن العديد من المواطنين غير السعوديين في عام 2023 ورُحّلوا إلى بلدانهم الأصلية. ففي أبريل، أُفرج عن الصحفي اليمني **مروان المريسي** بعد انقضاء محكوميّته؛ وهو الآن في اليمن. وتم اعتقال المريسي في يونيو 2018 وتعرّض لأشهر من الاختفاء القسري، وحُكم عليه لاحقًا بالسجن لمدة خمس سنوات. كما عاش المريسي وعمل في السعودية منذ عام 2003، حيث عمل في العديد من وسائل الإعلام السعودية.

وفي أبريل 2023 أيضًا، أُفرج عن الممرضة التونسية **مهدية المرزوقي** من السجن وأسقطت التهم الموجّهة إليها، ثمّ عادت إلى تونس في 31 أغسطس. وقد اعتُقلت مرزوقي في يوليو 2020، وحُكم عليها بالسجن لمدة 15 عامًا بتهم تتعلق بنشاطها على وسائل التواصل الاجتماعي، من بينها إعادة تغريد ومشاركة المنشورات على منصّات تويتر وفيسبوك. وفي الشهر نفسه، رُحّل المواطن الفلسطيني **هاني الخضري**، الذي انقضت محكوميّته في فبراير 2022، إلى الأردن بعد الإفراج عنه. وقد تم اعتقال الخضري في أبريل 2019، وحُكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات في سياق محاكمة جماعية لعشرات الأردنيين والفلسطينيين الذين شهدوا انتهاكات خطيرة للإجراءات القانونية الواجبة. كما تعرّض، مثل والده محمد الخضري الذي أُفرج عنه في عام 2022، إلى إهمال طبي مستمر في السجن.

مروان المريسي

حظر السفر المستمر

لا يزال العديد من معتقلي الرأي الذين أُفرج عنهم في السنوات الأخيرة يواجهون قيودًا مشدّدة، ولا سيما حظر السفر الذي يمنعهم من مغادرة البلاد. وعادة ما يتم فرض مثل هذا الحظر مقدمًا كجزء من حكمهم القضائي، ولكن في بعض الأحيان يتم فرضه أيضًا بشكل تعسفي عندما ينتهي حظر السفر الرسمي. فعلى سبيل المثال، لا تزال الناشطة في مجال حقوق المرأة **مريم العتيبي** في البلاد تحت حظر السفر غير الرسمي المفروض نتيجة لنشاطها. وقد حاولت رفع الحظر من خلال الاتصال بالعديد من الجهات الرسمية من بينها وزارة الداخلية ورئاسة أمن الدولة وهيئة حقوق الإنسان السعودية، ولكن دون جدوى حتى الآن.

مشروعية حظر السفر

ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن لكلِّ فرد الحق في حرِّية التنقُّل وفي اختيار محلِّ إقامته داخل حدود الدولة، والحق في مغادرة أيِّ بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إليه (المادة 13). وينص الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الذي صادقت عليه السعودية، بشكل أوضح على أنه "لا يجوز بشكل تعسفي أو غير قانوني منع المواطن من مغادرة أي بلد عربي بما في ذلك بلده" (المادة 21).

كما ويدعم تشريع المملكة بذاته هذا الحق، إذ تنص الفقرة الثانية من المادة السادسة في نظام وثائق السفر على أنه لا يجوز المنع من السفر إلا بحكم قضائي أو بقرار يصدره وزير الداخلية أو رئيس أمن الدولة لأسباب محددة تتعلق بالأمن ولمدة معلومة. وتُتخذ هذه التدابير عادةً في الحالات المتعلقة بالجرائم المالية أو حضانة الأطفال أو إجراء تحقيقات جنائية. ويضيف النظام بأنه من الضروري إبلاغ الأفراد الممنوعين من السفر بالحكم أو القرار المتعلق بمنعهم من السفر في فترة لا تتجاوز أسبوعاً من تاريخ صدوره.

ولحظر السفر تأثير خطير على حياة كل من الأفراد المتضررين بشكل مباشر وأصدقائهم وعائلاتهم. ففي السنوات الأخيرة، استخدمت السلطات السعودية بشكل متكرر ومتزايد حظر السفر التعسفي على أفراد

من اليمين: لينا الهذلول وناصر القرني وفوز العتيبي وعبدالله العودة ووخالد الجبري

عائلات النشطاء كشكل من أشكال الانتقام والعقاب الجماعي، ولردع الأفراد عن الانخراط في العمل في مجال حقوق الإنسان ليس فقط من أجل سلامتهم ولكن أيضًا من أجل سلامة أقاربهم. ويمكن فرض مثل هذه القيود دون الإخطار بأي مبرر قانوني أو حكم قضائي أو قرار رسمي، وكثيرًا ما لا يعلم أفراد عائلات النشطاء بها إلا عند محاولة مغادرة المملكة، سواء عن طريق الجو أو عن طريق عبور الحدود البرية.

وواصلت السلطات السعودية هذه الممارسة في عام 2023، وفي أغسطس 2023، كتبت مجموعة من المواطنين السعوديين المقيمين في الخارج، من بينهم رئيسة الرصد والمناصرة في القسط، **لينا الهذلول**، وكذلك **عبدالله العودة**، و**خالد الجبري**، و**ناصر القرني**، و**فوز العتيبي**، إلى هيئة حقوق الإنسان السعودية تطلب رفع حظر السفر المطبق على أقاربهم في السعودية، ولم يتّهم أي منهم بأي مخالفات. ولكن لم تتلق جهودهم السابقة للتعامل مع الهيئة أي رد. وأشار النشطاء في رسالتهم إلى أن أقاربهم ليس لديهم وسيلة للانتصاف: بما أن هذا الحظر غير رسمي وليس له أي أساس قانوني، فلا توجد وسيلة لاستئنافهم رسميًا. وكان لعدم القدرة على متابعة أهدافهم الشخصية وزيارة أفراد عائلاتهم في الخارج تأثير عميق على الصحة النفسيّة والرفاهية العاطفيّة لكل من النشطاء في المهجر وعائلاتهم في السعودية.

"هيئة حقوق الإنسان السعودية: أداة تبييض للمملكة"

منذ تأسيسها في عام 2005، كانت هيئة حقوق الإنسان السعودية، من حيث المبدأ، مسؤولة عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان في البلاد. والهيئة مكلفة بإجراء عدد من المهام المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك معالجة الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان، والمشاركة في العمل التشريعي، ومراقبة أماكن الاحتجاز. ومن الناحية النظرية، فإنها تقف باعتبارها كياناً مستقلًا قادراً على محاسبة الحكومة والنهوض بحقوق الإنسان على أرض الواقع.

في 28 نوفمبر 2023، أصدرت منظمات منا لحقوق الإنسان والقسط لحقوق الإنسان والمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان الاتحاد الأوروبي تقريراً مشتركاً بعنوان "هيئة حقوق الإنسان السعودية: أداة تبييض للمملكة". ويثير هذا التقرير مخاوف جدية حول استقلالية الهيئة وفعاليتها، حيث وجد أدلة جوهرية على أنها تعمل في الواقع كأداة لإخفاء سجل المملكة السيئ في مجال حقوق الإنسان والتغطية على الانتهاكات الجسيمة.

عقوبة الإعدام

أعدمت السّلطات السعودية ما لا يقل عن 172 شخصًا خلال عام 2023، بما في ذلك العشرات على خلفية تهم إرهاب والتي تضمّنت في بعض الحالات المشاركة في الاحتجاجات. وفي الوقت نفسه، تم تأييد المزيد من عقوبات الإعدام على خلفيّة جرائم يُزعم أن القاصرين قد ارتكبوها، مما يعرّض العديد منهم لخطر الإعدام الوشيك بعد محاكمات بالغة الجور، ويدمّر ادعاءات السلطات بالتوقّف عن العمل بعقوبة الإعدام للقاصرين المدانين. وفي منعطف قاتم آخر للمملكة، شهد عام 2023 أيضًا أول عقوبة إعدام معروفة أُصدرت فقط لمجرّد النشاط السلمي على وسائل التواصل الاجتماعي.

عدد الإعدامات المعروفة في السعودية منذ عام 2015	
2015	158
2016	154
2017	146
2018	150
2019	185
2020	27
2021	67
2022	196
2023	172

لطالما كانت السعودية على مدى سنوات من بين البلدان التي نفذت أكبر عدد من عمليات الإعدام في العالم. ومع ذلك، على الرغم من تعهّد ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في عام 2018 بوقف العمل بعقوبة الإعدام، إلا أن معدّل عمليات الإعدام قد استمر في الارتفاع، وبصرف النظر عن الهدوء النسبي خلال جائحة فيروس كورونا. ففي عام 2023، نفذت السلطات ما لا يقل عن 172 عملية إعدام، في تجاهل صارخ لحق الفرد في الحياة. ومع ذلك، في غياب الشفافية، ومع تنفيذ عمليات الإعدام في كثير من الأحيان بشكل سرّيّ، قد تكون الأرقام الحقيقية أعلى من ذلك. ففي عام 2022 على سبيل المثال، نشرت وكالة الأنباء السعودية الرسمية تنفيذ 148 عمليّة إعدام، بناءً على التصريحات الصادرة عن وزارة الداخلية. ومع ذلك، واستجابة لطلب من العفو الدولية للحصول على معلومات، كشفت هيئة حقوق الإنسان السعودية أن ما مجموعه 196 شخصًا قد أُعدموا بالفعل خلال العام، وهو أعلى رقم سنوي في التاريخ السعودي الحديث.

ومن بين 172 شخصًا سُجّلت عمليّات إعدامهم في عام 2023، كانوا جميعًا ذكورًا باستثناء ست، وكان 135 (78%) منهم مواطنين سعوديين. وأُدين أكثر من 90% من الذين أُعدموا بمجموعة من التهم، من بينها ارتكاب جرائم القتل أو جرائم العنف الأخرى، وجرائم متعلقة بالإرهاب. وقد نُفّذ إعدام بحق رجلين (في قضايا غير ذات صلة)، أردني ومواطن باكستاني، على خلفيّة تهريب المخدرات؛ وكان هذا انخفاضًا ملحوظًا عن العام السابق، عندما نفذّت السلطات إعدام 20 شخصًا من مهربي المخدرات المدانين من جنسيات مختلفة في فترة أسبوعين في نوفمبر 2022، على الرغم من الإعلان في يناير 2021 عن وقف العمل بعقوبة الإعدام في مثل هذه الجرائم غير العنيفة. وفي عام 2023، حُكم على 51 رجلًا وامرأة واحدة (30% من جميع الذين أُعدموا) بالإعدام على أساس التعزير (تقدير القاضي). وكانت الطريقة الرئيسية لتنفيذ الإعدام تقليديًا هي قطع الرأس، وفي السنوات الأخيرة شملت أيضًا الرمي بالرصاص.

ويمكن أن تشمل الجرائم المتعلقة بالإرهاب مجموعة واسعة من الأفعال غير العنيفة، مثل المشاركة في الاحتجاجات. ففي 29 مايو، أعدمت السلطات السعودية شابين بحرينيين، **جعفر سلطان** و**صادق ثامر**، بتهم متعلّقة بالإرهاب والاحتجاج. وكانت المحكمة الجزائية المتخصّصة قد حكمت بالإعدام تعزيرًا بحقهما في أكتوبر 2021, بعد محاكمة افتقدت إلى شروط العدالة واعتمدت على اعترافات منتزعة بالإكراه. وأيدت القرار محكمة الاستئناف في 11 يناير 2022 والمحكمة العليا في 7 أبريل 2022، على الرغم من أن المقررين الخاصين للأمم المتحدة أرسلوا مراسلة إلى السلطات السعودية دعوها فيها إلى الوقف الفوري لتنفيذ أحكام بالقتل بحق هذين الشابين، واعتبروا أن المعطيات حول القضية تجعل من إعدامهما "إعدامًا تعسفيًا".

وفي وقت سابق من العام، خالفت السلطات أيضًا دعوات ممثلي الأمم المتحدة عندما أعدمت في 12 مارس المواطن الأردني **حسين أبو الخير**، المتهم بتهريب المخدرات، بعد محاكمة جائرة اعتمدت على "اعترافات" منتزعة تحت وطأة التعذيب. ووجد فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي أن احتجازه تعسفي وبدون أساس قانوني، ودعا إلى الفوري عنه، كما فعل مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. كما ولم يتم إعلام عائلة أبو الخير بإعدامه مسبقًا أو منحها فرصة لتوديعه.

حرمان العائلات من المعلومات

تمتد قسوة الإعدام إلى ما هو أبعد من الفعل نفسه، حيث تُحرم العائلات في كثير من الأحيان من توديع أحبائهم وتعلم فقط من خلال وسائل الإعلام أن الإعدام قد نُفّذ. كما أنهم غالباً ما يحرمون أيضاً من فرصة الحداد على أحبائهم وفقاً لممارساتهم الدينيّة، لأن السلطات في كثير من الحالات تفشل في إعادة جثث الضحايا إلى عائلاتهم.

القاصرون الذين ما زالوا معرّضين لخطر الإعدام

كما فشلت السلطات السعودية في الوفاء بما ثبت أنها وعود كاذبة فيما يتعلق بعقوبة الإعدام للقاصرين. فيواجه تسعة شبان على الأقل خطر الإعدام في السعودية على خلفية جرائم يُزعم أنهم ارتكبوها عندما كانوا قاصرين، في تناقضٍ مباشرٍ مع الادعاءات الرسميّة التي تفيد بإنهاء هذا الانتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وجاءت تلك الأحكام الصادرة ضدهم كلها بعد محاكمات جائرة.

حسين أبو الخير

وما بين يوليو 2022 ومارس 2023، أيّدت محكمة الاستئناف الجزائية المتخصّصة أحكام الإعدام الصادرة بحق **جلال اللباد**، و**عبدالله الدرازي**، و**حسن الفرج**، و**يوسف المناسف**، و**علي المبيوق**، وأيّدت المحكمة الجزائية في تبوك حكم الإعدام الصادر بحق **عبدالله الحويطي**. ويُحدق بهؤلاء الأفراد الستة جميعهم الآن خطر تنفيذ عقوبة الإعدام. وفي وقت ما في منتصف عام 2023، أيّدت المحكمة العليا الأحكام الصادرة بحق جلال اللباد وعبدالله الدرازي، مما يعرضهما لخطر الإعدام الوشيك؛ فيمكن إعدامهما في أي لحظة إذا صدّق الملك على الحكم.

وفي أكتوبر 2022، أصدرت أيضًا المحكمة الجزائية المتخصّصة حكم الإعدام بحق كلٍّ من **جواد القريريص** و**علي حسن السبيتي**، وما زال حكمهما قيد الاستئناف. وفي الوقت نفسه، يطالب الادعاء بعقوبة الإعدام ضد **مهدي المحسن** أيضًا.

واتُّهم عبدالله الحويطي بارتكابه جرائم القتل والسطو المزعومة، مبنية على اعترافاتٍ انتزعت منه بالإكراه والتعذيب. أُدين الثمانية الآخرون أو يواجهون تهمًا بموجب نظام مكافحة جرائم الإرهاب القمعي السعودي على خلفية طائفة من الجرائم بما في ذلك ما ارتُكب منها حينما كانت أعمارهم لا تتجاوز 18 سنة. وتشمل ممارسات يحميها الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي وتكوين جمعيات، بما في ذلك المشاركة في الاحتجاجات وحضور جنائز أشخاص قُتلوا على يد قوات الأمن والسعي إلى "الإخلال بالنسيج المجتمعي واللحمة الوطنية".

وأصدرت المحاكم قراراتها بعد محاكمات جائرة لم تمتثل لأدنى معايير مراعاة الأصول القانونية، عن طريق جملة أمور منها منع الوصول إلى محامٍ والوصول إلى الملفات الجنائية، وقبول الاعترافات المنتزعة بالإكراه كأدلة في المحكمة. وبعد اعتقالهم ما بين عامَي 2014 و2021، تعرّض العديد من أولئك الشبان لضروب مختلفة من التعذيب الجسدي والنفسي الشديد، بما في ذلك الضرب والصعق الكهربائي والتهديد بالقتل. ونتيجةً لذلك، نُقل بعضهم إلى المستشفى وأُصيبوا بمضاعفات صحيّة. ومع ذلك، لم تحقّق المحاكم السعودية في شكاواهم.

من اعلى اليمين: علي جعفر المبيوق، يوسف المناسف، حسن الفرج، عبدالله محمد الدرازي، جلال اللباد، مهدي المحسن، علي حسن السبيتي، جواد القريريص وعبدالله الحويطي

الوعود الفارغة المتعلّقة بعقوبة الإعدام للقاصرين

في عام 2020، وردّاً على الانتقادات الدولية، أعلمت السلطات السعودية أنه تم إصدار أمر ملكي حول إيقاف عقوبة الإعدام التعزيرية عند الحكم على المدانين بجرائم ارتكبوها عندما كانوا دون سن 18 عاماً. ومع ذلك، لم يُنشر الأمر بعد ولا يزال وضعه غير واضح. ويبدو أن نسخة غير رسميّة من الأمر الملكي متداولة على وسائل التواصل الاجتماعي تترك ثغرات خطيرة مفتوحة من خلال استبعاد القضايا المرفوعة بموجب نظام مكافحة جرائم الإرهاب، والجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام بموجب الشريعة الإسلامية.

وفي أبريل 2020، ذكرت هيئة حقوق الإنسان السعودية، المصدر الرسمي الرئيسي في هذا الشأن، أن الأمر يغطي الحكم على القاصرين في أي جريمة، بما في ذلك الجرائم الإرهابيّة. وبعد ستة أشهر، بعد أن نشرت منظمات حقوق الإنسان العيوب في الأمر المفترض، أصرّت الهيئة مرة أخرى على أنه "لن يتم إعدام أي شخص في السعودية على خلفيّة جريمة ارتُكبت عندما كان قاصراً". ومع ذلك، قُوّضت هذه الوعود الرسمية تماماً من خلال إعدام مصطفى هاشم الدرويش في يونيو 2021 بسبب احتجاجات المراهقين، والأحكام الأخيرة بحق المزيد من القاصرين المدانين.

آخرون معرضون لخطر الإعدام

لا يزال عشرات المعتقلين الآخرين معرضين لخطر الإعدام. ففي 23 يناير 2023، أيدت محكمة الاستئناف الجزائية المتخصّصة في السعودية أحكام الإعدام الصادرة بحق ثلاثة من أفراد قبيلة الحويطات، وهم **شادلي وإبراهيم وعطالله الحويطي**، فيما يتعلق برفضهم السلمي لعمليات الإخلاء القسري وتهجير مئات السكان المحليين لإفساح المجال لإقامة مشروع مدينة نيوم العملاقة الذي تقوده الدولة. وحوكم الرجال بموجب نظام مكافحة جرائم الإرهاب بعدد من التهم الغامضة فيما يتعلق بأعمالهم السلمية، بما في ذلك النشاط على منصّة تويتر. وتخضع أحكامهم للاستئناف في المحكمة العليا؛ وإذا أيدتها المحكمة العليا، فسيكون الرجال الثلاثة عرضة لخطر الإعدام الوشيك.

كما صدرت أحكام بالإعدام على أفراد قبيلة الحويطات **سليمان محمد موسى الحويطي** و**عيد حمود المشهوري الحويطي**. وتعرض كلاهما للاختفاء القسري بعد اعتقالهما، ونُقلا إلى محكمة عسكرية. وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن لدى القسط أي معلومات أخرى حول الأحكام الصادرة بحقهما.

وفي 10 يوليو 2023، أصدرت المحكمة الجزائية المتخصّصة حكمًا بالإعدام على **محمد الغامدي**، وهو شقيق المعارض السعودي البارز سعيد الغامدي، لمجرد نشاطه على وسائل التواصل الاجتماعي. وشملت التهم المنسوبة إليه بموجب نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله "وصف الملك أو ولي العهد بأي وصف يطعن في الدين أو العدالة" و"نشر أخبار كاذبة بقصد تنفيذ جريمة إرهابية". وأشارت الأدلة الوحيدة الموجّهة ضده إلى تعليقات على متابعيه القلائل على تويتر (المسماة حاليًا إكس) ويوتيوب.

كيف أدى التغريد في السعودية إلى حكم بالإعدام؟ (BBC)

التهجير القسري

خلال عام 2023، واصلت السلطات السعودية حملتها الشرسة من الاعتقالات والملاحقات القضائية ضد أفراد قبيلة الحويطات لاحتجاجهم على الإخلاء القسري من ديارهم في شمال غرب السعودية، وذلك لإفساح المجال لإقامة مشروع مدينة نيوم العملاقة المخطّط له. وإنّ مصادرة الأراضي والتهجير القسري ممارستان تتبعهما السلطات السعودية منذ أمد بعيد. وأثناء حصولها غير المشروع على الأراضي والممتلكات الموجودة في الغالب في المواقع المخصّصة للمشاريع الإنمائية الحكومية مثل مدينة نيوم العملاقة، فإنها تسحق بشكل اعتيادي حقوق السكان، بما في ذلك حقهم في الحصول على تعويضٍ.

وفي فبراير 2023، نشرت القسط تقريرًا بعنوان الجانب المظلم من مشروع نيوم: مصادرة أراضي سكان المنطقة وتهجيرهم ومتابعتهم قضائيا، الذي يتضمن شهادات مباشرة من الضحايا والشهود وأيضًا بيانات مفتوحة المصدر، ويرسم صورةً مقلقةً عن الانتهاكات الحقوقية الخطيرة التي يجري ارتكابها في سياق نيوم.

الجانب المظلم من مشروع نيوم: مصادرة أراضي سكان المنطقة وتهجيرهم ومتابعتهم قضائياً

مدينة نيوم العملاقة، التي يجري بناؤها على ساحل البحر الأحمر في السعودية بقيمة 500 مليار دولار ويشكّل المشروع محور "رؤية 2030" التي يقودها ولي العهد محمد بن سلمان في إطار برنامج اقتصادي. وقبل الشروع في البناء، صودرت ممتلكات سكان المنطقة -معظمهم من أبناء قبيلة الحويطات الذين يبلغ عددهم 20 ألف نسمة- وهُجّروا قسرياً من منازلهم بصورة غير قانونيّة دون أن يحصلوا في كثير من الأحيان على تعويض. وخلال تلك العملية، قتلت قوات الأمن عبد الرحيم الحويطي رمياً بالرصاص. وإضافةً إلى ذلك، اعتُقل عشرات من أبناء الحويطات بصورة تعسفيّة بسبب المقاومة السلمية للتهجير القسري لقبيلتهم والتعبير عن رفضهم للظلم الواقع عليهم. وفي عام 2022، صدرت أحكام قاسية بشكل استثنائي بالسجن على الكثيرين منهم بموجب نظام مكافحة جرائم الإرهاب لمدد تتراوح ما بين 15 و50 سنة، وحتى بالإعدام على خمسة أشخاص على الأقل.

وواصلت السلطات السعودية اعتقال ومقاضاة أفراد قبيلة الحويطات طوال عام 2023. وفي أواخر فبراير، أصدرت المحكمة الجزائية المتخصّصة حكمًا بحق **محمد محمود سليمان الحويطي** يقضي بالسجن لمدة 30 عامًا، ليصبح آخر عضو في القبيلة يُحكم عليه بالسجن لمدة طويلة بسبب معارضته لعمليات الإخلاء غير القانونية المرتبطة بمشروع مدينة نيوم (انظر الجدول أدناه). وحُكم على خمسة من أفراد القبيلة على الأقل بالإعدام، وأيّدت محكمة الاستئناف ثلاثة من الأحكام في يناير 2023 التي تنتظر حاليًا حكمًا نهائيًا من المحكمة العليا (انظر "عقوبة الإعدام"، الصفحة 34).

وفي مايو، أعادت السلطات السعودية اعتقال **إبراهيم صباح العامري الحويطي**، وهو رجل في السبعينيات من عمره، في مدينة ضبا الساحلية على البحر الأحمر. وقد تم تهجيره قسرًا من قريته شارما، إلى الشمال، كجزء من إخلاء الأراضي لمشروع مدينة نيوم. واعتُقل إبراهيم لأول مرة في عام 2021 وقضى ثلاثة أشهر

في السجن قيد التحقيق قبل الإفراج عنه دون توجيه تهمٍ. ثم اعتُقل مرة أخرى في مايو 2023، وهو من بين 40 شخصًا على الأقل من أفراد القبيلة الذين لا يزالون معتقلين. وبطريقة مماثلة لإسكات المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من المعارضين السلميين، وصفت السلطات السعودية هؤلاء الأعضاء من قبيلة الحويطات بأنهم "إرهابيون" يشكلون تهديدًا للأمن القومي، وتحاكمهم، بشكل غير معقول، بموجب نظام مكافحة جرائم الإرهاب. وتشمل بعض التهم الملفّقة الموجهة إليهم "التعبير عن التعاطف والثناء على إرهابي" (في إشارة واضحة إلى عبد الرحيم الحويطي، المعارض الصريح لعمليات الإخلاء الذي قتلته القوات الخاصة السعودية رميًا بالرصاص في منزله في أبريل 2020)، و "إنشاء حساب على تويتر لتمزيق اللحمة الوطنية".

أفراد قبيلة الحويطات الذين تمكنت القسط من التحقق من محكوميّاتهم:

الاسم	الحكم
أحمد عطالله سلامة الحويطي	15 عاماً
تامر تيسير إبراهيم الحويطي	20 عاماً
أحمد عبد الناصر أحمد الحويطي	21 عاماً
محمود سالم سلامة الحويطي	22 عاماً
مها سليمان القرعاني الحويطي	23 عاماً
عبد الناصر أحمد حمود الحويطي	27 عاماً
محمد صقر محمود الحويطي	30 عاماً
عبد الله إبراهيم مقبول الحويطي	30 عاماً
عبد الله صالح هايس الحويطي	30 عاماً

الاسم	الحكم
محمد محمود سليمان الحويطي	30 عاماً
محمود أحمد محمود الحويطي	35 عاماً
عطيه سليمان حمد الحويطي	35 عاماً
مصطفى عبد الرحيم محمود الحويطي	38 عاماً
رشيد إبراهيم مقبول الحويطي	45 عاماً
عبد الله دخيل الله صالح الحويطي	50 عاماً
عبد الإله رشيد إبراهيم الحويطي	50 عاماً
شادلي أحمد محمود الحويطي	الإعدام (تؤيده محكمة الاستئناف)
عطالله موسى محمد الحويطي	الإعدام (تؤيده محكمة الاستئناف)
إبراهيم صالح أحمد أبو خليل الحويطي	الإعدام (تؤيده محكمة الاستئناف)
سليمان محمد موسى الحويطي	الإعدام
عيد حمود المشهوري الحويطي	الإعدام

وفي تطور آخر مثير للقلق، داهمت قوات الأمن السعودية منذ منتصف يونيو عدة منازل لأقارب عبد الرحيم الحويطي وقطعت وصولهم إلى المياه والكهرباء. وشمل ذلك منازل والدته وشقيقه **شادلي الحويطي** (المحكوم عليه بالإعدام) و**إبراهيم صالح الحويطي** (المحكوم عليه بالإعدام) و**عبد الله دخيل الله الحويطي** (المحكوم عليه بالسجن لمدة 50 عامًا). كما ولم تُجري أي اعتقالات أخرى.

وفي مطلع عام 2023، قدمت القسط ومنا لحقوق الإنسان عدة قضايا لأفراد من قبيلة الحويطات إلى الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، من بينها فريق الأمم المتحدة العامل المعني بحالات الاختفاء القسري وغير الطوعي. وسلّطت الرسالة المشتركة الضوء على قضايا ثلاثة رجال حُكم عليهم بالإعدام (شادلي أحمد محمود، وإبراهيم صالح أحمد، وعطالله موسى محمد الحويطي) وثلاثة حُكم عليهم بالسجن لفترات تتراوح بين 27 و 50 سنة (عبد الناصر أحمد محمود، وعبدالله دخيل الله، ومحمود أحمد محمود الحويطي).

وبعد تقديم هذه الرسالة، أرسلت مجموعة من سبعة خبراء أمميين في مجال حقوق الإنسان إجراءً عاجلًا إلى السلطات السعودية للتصدي الانتهاكات، معربين عن "قلقهم العميق" إزاء الخطر الوشيك لتنفيذ الأحكام الثلاثة الأولى والأحكام الطويلة للآخرين، ولفتوا الانتباه إلى تقارير عن تعرضهم لضروب التعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز. كما وأُرسلت المراسلات إلى رئيس مجلس إدارة مشروع نيوم وصندوق الاستثمارات العامة في السعودية.

أُخذت الصورة في سباق للفروسية في الخريبة، مايو 2018: عبد الله دخيل الله صالح الحويطي (أقصى اليسار)؛ عبد الإله رشيد إبراهيم الحويطي (الثالث يسارا على الحصان)؛ رشيد إبراهيم مقبول الحويطي (الرابع يسارا يحمل الشهادة)؛ عبد الإله إبراهيم مقبول الحويطي (السادس يسارا، الملتحي، يحمل الشهادة عالياً).

استبيان القسط يوثّق الأثر المدمر لعمليات الإخلاء

إنّ الانتهاكات التي تُرتكب بحق قبيلة الحويطات ليست بحوادث منعزلة. فمشروع مدينة نيوم هو فقط المشروع الأكثر طموحاً ونشراً من خطط التنمية المدرجة في برنامج "رؤية 2030" للتحول الاقتصادي لولي العهد الأمير محمد بن سلمان. ومن المشاريع الأخرى مشروع تطوير مركز جدة المركزي الذي تبلغ تكلفته 20 مليار دولار، والذي يخطط لإعادة تشكيل العديد من الأحياء في مدينة جدة الساحلية التاريخية؛ وبناء، من بين أمور أخرى، متحف ودار أوبرا وملعب رياضي بالإضافة إلى مناطق ترفيهيّة وسياحيّة. وبدأت عمليات الإخلاء والهدم واسعة النطاق فيما يتعلق بهذا المشروع في أكتوبر 2021 واستمرت حتى مايو 2022، ما أثر على أكثر من نصف مليون شخص.

وادّعت السلطات أن الغرض من الهدم الواسع النطاق للمنازل والشركات هو السماح بإعادة تطوير المناطق الحضرية المتهالكة التي تعاني من الجريمة وانعدام القانون، وتحسين نوعية الحياة للمواطنين. ومع ذلك، رسم استبيان أجرته القسط في أبريل 2022 صورة مختلفة تماماً، تظهر تأثيرها المدمّر. فالعديد من الأفراد الذين تم إخلاؤهم لم يتلقّوا أي إنذار مسبق أو حصلوا على معلومات واضحة حول كيفية تقديم مطالبات التعويض.

حقوق المرأة

استمر تشكيل الإطار القانوني الذي يؤثّر على حياة المرأة في السعودية في عام 2023 من خلال قانون الأحوال الشخصية (أو قانون الأسرة)، والذي، على الرغم من وصف السلطات له بأنّه يشكّل إصلاحًا كبيرًا، إلا أنه يرسّخ في الواقع خصائص خبيثة لمنظومة ولاية الرجل على المرأة التقليدية. كما استمر قانون الجنسية السعودية في التمييز ضد المرأة، وذلك على الرغم من التعديل الفني الطفيف في مطلع عام 2023. وفي الوقت نفسه، استمرت السلطات في استهداف المدافعات عن حقوق الإنسان ونشطاء حقوق المرأة وحتى الأفراد الذين يعبرون ببساطة عن دعمهم لحقوق المرأة للاعتقال والمحاكمة.

التمييز بين الجنسين المدوّن في القانون

صدر قانون الأحوال الشخصية (أو الأسرة) في 8 مارس 2022 ودخل حيز التنفيذ في 18 يونيو من ذلك العام. ففي غياب قانون الأسرة المدون في السابق، تُركت الأحكام المتعلقة بقضايا الأسرة بالكامل لتقدير القضاة، الذين غالبًا ما يميزون بقسوة ضد المرأة. وكان القانون الجديد يُنتظر بفارغ الصبر كخطوة كبيرة إلى الأمام، ولكن في الواقع أُثبت أنه يؤكد ويقنن العديد من خصائص منظومة ولاية الرجل على المرأة. كما أنه يتضمّن ثغرات قانونية لا تزال تسمح بالتفسير التقديري، مما يقلل من تأثير التغييرات الإيجابيّة التي أدخلها. ونتيجة لذلك، لا تزال منظومة ولاية الرجل على المرأة - هي إطار قانوني يعامل النساء البالغات على أنهن قاصرات – تؤثّر سلبًا على جميع جوانب حياة المرأة وتقيّد بشدّة حرياتهنَّ الأساسيّة.

خصائص قانون الأحوال الشخصية الرئيسية

الزواج	يشترط على المرأة الحصول على إذن ولي الأمر الرجل للزواج
زواج الأطفال	يحدّد السن القانوني للزواج بـ 18 عاماً، ولكنه يسمح للمحاكم بأن تأذن بزواج طفل دون سن 18 عاماً في حالات معينة
الطلاق	في حين يمكن للرجال الشروع في الطلاق دون شروط، تواجه النساء العديد من الشروط
حضانة الأطفال	في حين أن الأم تُمنح حضانة أي أطفال تلقائياً في حالة الانفصال، فإن ذلك يقوضه حقيقة أن الأب يظل الوصي القانوني على الطفل بشكل تلقائي
الميراث	يمنح الرجال حصة من الأصول أكبر من حصة النساء
العنف الأسري	تقنين طاعة المرأة لزوجها يعرضها لمزيد من مخاطر العنف الأسري

تسلّط قضيّة المواطنة الأمريكية **كارلي موريس** الأخيرة الضوء على قيود قانون الأحوال الشخصية فيما يتعلق بحقوق المرأة. فقد كانت موريس وابنتها عالقتين في السعودية منذ عام 2019، بعد أن وصلتا إلى هناك لأول مرة في أغسطس 2019 في زيارة قصيرة لتقديم الفتاة إلى عائلة والدها. ومع ذلك، رفض الأب، الذي مارس حقوقه بموجب أنظمة ولاية الرجل التمييزية في المملكة، السماح للفتاة بالعودة إلى الولايات المتحدة مع والدتها. وعلى الرغم من أن قانون الأحوال الشخصية ينص على أنه في حالة انفصال الزوجين، تُمنح الأم تلقائيًا حضانة أي أطفال، إلا أن ذلك يقوضه حقيقة أن الأب يظل الوصي القانوني على الطفل بشكل تلقائي وقادر على منعها من الانتقال إلى خارج السعودية مع أطفالهم.

وأصبحت حالة موريس أكثر بؤسًا حينما استدُعيت إلى مركز الشرطة يوم 15 سبتمبر 2022 في القصيم لتحقق معها النيابة العامة على خلفية "الإخلال بالنظام العام"، وهي تهمة توجَّه عادةً في السعودية ضد الأشخاص الذين ينتقدون السلطات. وعلمت في 18 سبتمبر أن السلطات السعودية قد فرضت عليها حظر السفر، مما يمنعها أيضًا من مغادرة البلاد. وفي 7 نوفمبر، استُدعيت موريس إلى مركز الشرطة في بريدة على افتراض أنها ستوضح تفاصيل متعلقة بأوراق هوية ابنتها، ولكنها بدل ذلك اعتُقلت واحتُجزت ليومين. ورُفع الحظر عن سفرها في نهاية المطاف يوم 22 يونيو 2023 ومُنحت تصريح السفر في أغسطس. ومع أنها غادرت البلد الآن، إلا أنها لاتزال متهمة "بترك الإسلام" و"القذف" و"شتم البلد والإسلام". وكان من المقرّر أن تُعقد جلسة محاكمتها المقبلة غيابيًا يوم 10 سبتمبر في المحكمة الجزائية بالرياض. في 6 فبراير، صدرت مذكرة باعتقالها.

مزيد من التمييز بموجب نظام الجنسية

وفقًا لقانون الجنسية السعودية الذي يحمل رسميًا اسم نظام الجنسية العربية السعودية، لا يمكن أن تمنح المرأة السعودية جنسيتها لأبنائها إلا في حالات نادرة جدًا. وفي المقابل، يحصل أبناء الرجل السعودي على الجنسية السعودية تلقائيًا عند الولادة. ففي مطلع عام 2023، أعلنت السلطات عن إدخال تعديل تقني طفيف على المادة 8 من النظام، بنقل سلطة منح الجنسية للأبناء من أم سعودية وأب غير سعودي من وزير الداخلية إلى رئيس مجلس الوزراء. وأما الشروط التي تكاد تكون مستحيلة فلم تتغير.

الاستهداف المستمر لمناصري حقوق المرأة

في حين يدعي قادة المملكة أنهم يدافعون عن تمكين المرأة، فإن استمرارهم في استهداف ومعاقبة نشطاء حقوق المرأة والمدافعين عن حقوق الإنسان وحتى الأفراد الذين يعبرون عن دعمهم لحقوق المرأة يقوض بشدة روايتهم للإصلاح. وفي الأشهر الأخيرة، أدانت المحاكم السعودية وأصدرت أحكامًا بالسجن لمدد طويلة على العديد من النساء بسبب نشاطهنَّ الحقوقي السلمي على وسائل التواصل الاجتماعي، من بينهنَّ الطالبة في المرحلة الثانوية **منال القفيري** البالغة من العمر 18 عامًا (السجن 18 عامًا)، و**سلمى الشهاب** (27 عامًا)، و**فاطمة الشواربي** (30 عامًا)، و**سكينة العيثان** (40 عامًا)، و**نورة القحطاني** (45 عامًا). وقد حدث هذا في سياق حملة مكثفة على نشاط وسائل التواصل الاجتماعي بشكل عام (انظر "محاكمات جائرة وأحكام قاسية"، الصفحة 19).

تتناقض قضية الشقيقتين، **مناهل** و**فوز العتيبي**، بشكل صارخ مع حديث السلطات عن الإصلاح وتمكين المرأة. وتواجهان معًا تهمًا بموجب نظام مكافحة جرائم المعلوماتية القمعي تشمل "الاعتراض على الأنظمة المتعلّقة بالمرأة مثل نظام الولاية والحجاب"، و"المشاركة في العديد من الوسوم التي تعارض تلك

من اليمين: مريم، فوز ومناهل العتيبي

الأنظمة، ولاسيما إسقاط الولاية"، و"مشاركة العديد من الصور ومقاطع الفيديو بملابس غير محتشمة على حسابيهما على مواقع التواصل الاجتماعي"، و"الخروج إلى الأسواق دون لبس العباءة، وتصوير ذلك ونشره على سناب شات".

وتسلّط قضيتهما الضوء على غموض سياسة السعودية المتغيرة بشأن قضية الملابس النسائيّة. وفي إطار توجّه البلد نحو الانفتاح على السياحة، أعلنت السلطات في عام 2019 عن تخفيف قواعد اللباس لزائرات السعودية الأجنبيات. ومع ذلك، لم يشمل هذا التخفيف المواطنات والوافدات اللواتي يواجهن بدلاً من ذلك عدم اليقين القانوني، وأوردت العديد من التقارير اعتقال سعوديات أخريات منذئذ بناءً على تهم غامضة وفضفاضة بارتداء ملابس "غير محتشمة". ويمكن ملاحظة تناقض مماثل فيما يتعلق بالمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية (مجتمع الميم). وعلى الرغم من أن موقع الهيئة السعودية للسياحة ينص الآن على أن المملكة ترحّب بضيوف مجتمع الميم، إلا أنه لم يتم اتخاذ أي خطوات للاعتراف بأفراد مجتمع الميم على أنهم يتمتعون بحقوق أساسية مثل التحرر من التمييز، ولا يوجد أي مؤشر على أن السلطات مستعدة للقيام بذلك. ومرة أخرى، يبدو أن حرص السلطات السعودية على تقديم صورة تقدميّة وإصلاحيّة في الخارج لا يعكس انخفاض القمع في الداخل.

ومناهل معتقلة حاليًا وتقبع في سجن الملز في الرياض منتظرة محاكمتها أمام المحكمة الجزائية المتخصّصة. أما فوز، فقد فرّت من السعودية بعد استدعائها في عام 2022، إلا أنها لا تزال معرضة لخطر السجن في حالة عودتها إلى الديار. وشقيقتهما الثالثة، الناشطة في مجال حقوق المرأة **مريم العتيبي**، فلا تزال في البلاد تحت حظر سفر غير رسمي نتيجة لنشاطها. (انظر "الإفراج المشروط وحظر السفر"، الصفحة 30). وكما تشير قضيّتهنَّ، لاتزال النساء في السعودية يعشن في خوف وعدم يقين بخصوص أبسط الحريّات الشخصية، بما في ذلك اختيار ما يرتدينه. وفي غياب الشفافية أو أي مبادئ توجيهية واضحة، لا تعرف النساء الحدود التي لا ينبغي تخطيها والعواقب المحتملة لاختياراتهنَّ الشخصية.

وفي الوقت نفسه، لاتزال **تواجه نسيمة السادة**، و**سمر بدوي**، و**لجين الهذلول**، اللواتي لطالما دافعن عن حقوق المرأة، قيودًا مشددةً منذ أن أخلي سبيلهنَّ، ولاسيما حظر السفر الذي يمنعهنَّ من مغادرة البلاد.

حقوق العمّال المهاجرين

على الرغم من إدخال بعض الإصلاحات المحدودة على نظام الكفالة سيء الصيت في السنوات الأخيرة، إلا أنه لم يلحقه أي تغيير في عام 2023 مع استمرار معاناة العمّال المهاجرين والعاملات المنزليّات من إساءات متكررة. وسيوفّر قانون جديد للعاملات المنزليّات العديد من وسائل الحماية، إذا تمّ تنفيذه. وقد أُعلن عن هذا القانون في 2 أكتوبر 2023، ومن المقرّر أن يدخل حيّز التنفيذ في 21 سبتمبر 2024. وفي الوقت نفسه، كثّفت السلطات حملتها على المهاجرين الإثيوبيين، مع عمليّات القتل الجماعي على الحدود السعودية اليمنية.

العمالة الوافدة في السعودية

يشكّل العمّال المقيمون حوالي ثلث سكان البلاد، أي قرابة 10 ملايين من 36 مليون نسمة، حسب الهيئة العامة للإحصاء. و75% منهم قادمون من الهند وباكستان وبنغلاديش ومصر والفلبين، ويواجهون مشاكل عديدة بسبب عدد من الأنظمة وقوانين العمل المعقدة والضوابط التنظيميّة للقطاع الخاص.

نظام الكفالة

يُعد نظام الكفالة سيء الصيت في السعودية إطار توظيف تعسفي يضع العمّال الوافدين في المملكة في حالة التابع لمواطنٍ يتصرّف ككفيلٍ لهم؛ وهو ما يجعلهم معرضين للاستغلال لأنه يعطي أصحاب العمل سلطة مفرطة على موظفيهم فيما يتعلق بجملة أمورٍ منها تأشيرتهم ووضع إقامتهم وقدرتهم على السفر. وفي مارس 2021، أصدرت السلطات السعودية إصلاحات محدودة على نظام الكفالة، بما في ذلك السماح للعمال بتغيير وظائفهم في ظلّ ظروف معيّنة، وبطلب رخصة الخروج لمغادرة البلاد دون الحصول على موافقة صاحب العمل (أو الكفيل) . ومع ذلك، لا تتطرق المبادئ التوجيهيّة للمبادرة للعديد من المسائل المهمّة أو حماية العمّال من العديد من الانتهاكات الأخرى، ويظل النظام ككل قائمًا إلى حدّ كبير. فعلى سبيل المثال، يتمثّل أحد العيوب الرئيسية للإصلاحات الجديدة في أنها لا تشمل فئات مختلفة من العمّال على الإطلاق، بمن فيهم ملايين العاملات المنزليّات.

العاملات المنزليّات

تحتلّ العاملات المنزليّات، مثل مدبّرات المنازل وعاملات النظافة والسائقين الخاصين، أحد أسوأ المواقع الاجتماعية بين العمّال الأجانب في السعودية، إنْ لم تكن الأسوأ إطلاقًا، فيكثر أنْ يُجبَرنَ على العمل على مدار الساعة، وأنْ تُصادر جوازاتهنَّ، وأنْ يُجبَرنَ على العمل خارج وصفهنَّ الوظيفي، بما يتضمن الاستغلال الجنسي أحيانًا، وفي عدة حالات فرض على الخادمات المنزليّات العمل في عدّة منازل، حيث يؤجّر الكفيل العاملات بالساعة لربحه الشخصي، وهذه الأوضاع تتنوع حسب جنسية العاملة والحماية الممكن لها الحصول عليها من سفارة بلادها.

وفي 2 أكتوبر 2023، أصدرت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في السعودية قانونًا جديدًا للعاملات المنزليّات، القرار الوزاري رقم 40676 بتاريخ 2 أكتوبر 2023 (03.17.1445 هـ)، ليحلّ محلّ القانون السابق، القرار الوزاري رقم 310 لعام 2013. ويقدّم القانون الجديد، الذي سيدخل حيز التنفيذ في 21 سبتمبر 2024، عدة أحكام مهمّة، بما في ذلك حظر مصادرة جوازات السفر، وتحديد الحد الأقصى لساعات العمل (10 ساعات في اليوم)، والحد الأدنى للسن (21) والسماح للعاملات المنزليّات بإنهاء عقودهنَّ في ظلّ ظروف معيّنة. ومع ذلك، فإنّه يستبعد قضايا مهمّة أخرى، مثل وضع حدّ أدنى للأجور. ويعتمد التأثير الحقيقي للقانون الجديد الآن على درجة التنفيذ والإنفاذ، والتي كانت ضعيفة تاريخيًا.

عمليّات القتل الجماعي للمهاجرين الإثيوبيين

وفي السنوات الأخيرة، وثّقت المنظمات غير الحكوميّة الدوليّة، ومن بينها العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش، الوضع المزري لمئات الآلاف من المهاجرين معظمهم من إثيوبيا الذين اعتُقلوا تعسفيًّا في ظروف غير إنسانيّة وقاسية في مراكز الاعتقال السعودية وأُعيدوا قسرًا إلى إثيوبيا، حيث يواجه العديد منهم فيما بعد المزيد من الاعتقال والانتهاكات. ويتفاقم هذا الوضع بسبب نظام الكفالة السعودي، مما يجعل من المستحيل على المهاجرين غير الشرعيين الحصول على وثائق إقامة صالحة في البلاد. وفي أغسطس 2023، نشرت هيومن رايتس ووتش تقريرًا بعنوان "أطلقوا علينا النار مثل المطر"، يشرح بالتفصيل عمليّات القتل الجماعي على أيدي حرس الحدود السعودي لمئات المهاجرين وطالبي اللجوء الإثيوبيين، بمن فيهم النساء والأطفال، أثناء محاولتهم عبور الحدود السعودية اليمنية بين مارس 2022 ويونيو 2023.

التوصيات

التوصيات للمجتمع الدولي:

- وقف فوري لبيع كل الأسلحة وتصدير تكنولوجيا الرقابة إلى السعودية؛
- احتساب وضع حقوق الإنسان في السعودية عند التعامل مع السلطات وتقييم آثار هذا التعامل على حقوق الإنسان وربط هذا التعامل بأوضاع حقوق الإنسان؛
- تقديم وتأييد قرارات الأمم المتحدة لتأسيس آلية رقابيّة على وضع حقوق الإنسان في السعودية؛
- حثّ السلطات السعودية على تطبيق التوصيات أدناه.

التوصيات للسلطات السعودية:

- ضمان التكريس القانوني والفعلي الكامل للحق في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والإفراج الفوري وغير المشروط عن كل معتقلي الرأي بمن فيهم المدافعات عن حقوق الإنسان المعتقلات لممارسة حرياتهنَّ الأساسيّة والمعتقلين الذين ما زالوا محتجزين رغم انقضاء مدة محكوميتهم؛
- الانضمام إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسيّة؛
- إصلاح النظام القانوني في البلاد ابتداءً بصياغة دستور ونظام جزائي ومراجعة نظام محاربة جرائم الإرهاب وتمويله ونظام الجرائم المعلوماتيّة ونظام النشر والمطبوعات ونظام الجمعيّات والمؤسسات وضمان امتثال هذه الأنظمة الكامل للمعايير الدولية؛
- السماح لمنظمات حقوق الإنسان بالتسجيل في السعودية وضمان قدرتها على العمل دون أي ترهيب، والسماح لمنظمات حقوق الإنسان المستقلة والإجراءات والآليات الخاصة التابعة للأمم المتحدة بالوصول إلى البلاد لرصد انتهاكات حقوق الإنسان على أرض الواقع؛
- وضع حد لممارسة الاعتقال التعسفي ومنح كل الأفراد المحرومين من حريتهم كل الضمانات القانونيّة الأساسيّة وحقوق المحاكمة العادلة؛
- إلغاء المحكمة الجزائية المتخصّصة والتوقف عن ممارسة الأعمال الانتقامية ضد المعارضين السلميين بذريعة محاربة الإرهاب؛

- وضع الحد لممارسة التعذيب والمعاملة القاسية بما في ذلك التوقيف المطول بمعزل عن العالم الخارجي والحجز الانفرادي، والتحقيق في كل ادعاءات التعذيب والمعاملة القاسية وحالات الوفاة أثناء الاحتجاز، بتحقيقاتٍ سريعة وفعالة وشفّافة ومحاسبة كل المتورطين وتوفير الإنصاف الفعال للضحايا بما يتوافق مع المعايير الدولية؛

- الرفع الفوري لجميع القيود المتبقية، وخاصة حظر السفر، المفروضة على أولئك الذين أُفرج عنهم بشروط من السجن بسبب ممارستهم لحقوقهم في حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات؛

- الإلغاء المباشر لنظام الولاية وإنهاء القوانين والممارسات التي تميز ضد المرأة؛

- تعديل قانون الأحوال الشخصية (الأسرة) بحيث يحمي حقوق المرأة والطفل بشكل كامل؛

- الحد من تنفيذ حكم الإعدام بهدف العمل نحو إلغائه؛ وفي تلك الأثناء تعديل كل التشريعات القائمة بغاية اقتصار تطبيق عقوبة الإعدام على الجرائم الأكثر خطورة وتحريم إعدام القاصرين؛

- نشر بيانات مصنّفة سنويًا عن العمل بعقوبة الإعدام، بما في ذلك عدد عمليات الإعدام المنفّذة، وعدد الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام والذين ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام، وعدد أحكام الإعدام الملغاة أو المخفّفة عند الاستئناف أو في الحالات التي تم فيها منح العفو العام أو العفو الخاص؛

- وضع حد لكل انتهاكات القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان في اليمن وضمان حصول المستفيدين السريع ودون معيقات على المساعدات الإنسانيّة والبضائع الضروريّة؛

- وضع حد لممارسة الإخفاء القسري والمصادقة على الاتفاقية الدوليّة لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛

- تحسين الإدارة والإشراف على منشآت التوقيف وضمان تطبيق قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء في كل أماكن التوقيف؛

- إلغاء نظام الكفالة والمصادقة على الاتفاقية الدوليّة لحماية حقوق جميع العمّال المهاجرين وأفراد أسرهم وكذلك اتفاقية منظمة العمل الدولية 189 عن عاملات المنازل؛

- وضع حد لممارسة هدم المنازل بغير حق والتهجير القسري لسكانها، ووضع آليات استشارة مع السكان والتأكّد من الإخطار المسبق وتقديم التعويضات اللائقة على الخسائر؛

- العمل على تجنيس كافة الأفراد عديمي الجنسية والمصادقة على اتفاقية عام 1954 المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية، وكذلك اتفاقية عام 1961 بشأن تخفيض حالات انعدام الجنسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

التسلسل الزمني للأحداث المتعلّقة بحقوق الإنسان في السعودية في عام 2023

7 يناير
الإفراج عن المدافع عن حقوق الإنسان وعضو جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم) عبد الكريم الخضر بعد قضاء محكوميّته المحددة في 10 سنوات. ولا يزال تحت حظر السفر لمدة 10 سنوات.

10 يناير
الإفراج عن المدافع عن حقوق الإنسان وعضو حسم عبد الرحمن الحامد بعد قضاء محكوميّته المحدّدة في تسع سنوات. ولا يزال تحت حظر السفر لمدة تسع سنوات.

25 يناير
إعادة الحكم على طالبة الدكتوراه في جامعة ليدز وأم لطفلين سلمى الشهاب بالسجن لمدة 27 عاماً، بعد تخفيضها من 34 عاماً.

23 يناير
تأييد محكمة الاستئناف الجزائية المتخصّصة أحكام الإعدام الصادرة بحق ثلاثة من أفراد قبيلة الحويطات، وهم شادلي وإبراهيم وعطالله الحويطي.

مطلع عام 2023
الحكم على سكينة العيثان بالسجن لمدة 40 عاماً على خلفيّة نشاطها السلمي على شبكة الإنترنت.

2 فبراير
تأييد محكمة الاستئناف الجزائيّة المتخصّصة أحكاماً بالسجن تتراوح بين 10 و 18 عاماً لعشرة مواطنين مصريين ينتمون إلى جمعيات مدنية نوبية في السعودية.

6 فبراير

ترحيل المواطن السعودي حسن آل ربيع من المغرب على الرغم من دعوات المجتمع المدني المتكررة للإفراج عنه وعدم تسليمه إلى السعودية.

8 فبراير

رفع محكمة الاستئناف الجزائية المتخصّصة للحكم الصادر بحق المواطن السعودي الأمريكي مزدوج الجنسية سعد إبراهيم الماضي البالغ من العمر 72 عاماً من 16 عاماً وثلاثة أشهر إلى 19 عاماً، بالإضافة إلى حظر السفر بنفس المدة.

فبراير

إضراب المدافع عن حقوق الإنسان المعتقل وليد أبو الخير عن الطعام احتجاجاً على الضرب الذي تعرض له على أيدي سجناء آخرين.

16 فبراير

نشر القسط لتقرير الجانب المظلم من مشروع نيوم: مصادرة أراضي سكان المنطقة وتهجيرهم ومتابعتهم قضائيا، ما يرسم صورة مقلقة للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تُرتكب فيما يتعلق بمشروع نيوم.

أواخر فبراير

حُكم المحكمة الجزائية المتخصّصة على محمد محمود سليمان الحويطي بالسجن لمدة 30 عاماً، وهو آخر عضو في قبيلة الحويطات يُحكم عليه بالسجن لمدة طويلة على خلفيّة معارضته لعمليات الإخلاء غير القانونيّة المرتبطة بمشروع نيوم.

12 مارس

إعدام المواطن الأردني حسين أبو الخير، المتهم بتهريب المخدرات، بعد محاكمة جائرة اعتمدت على "اعترافات" انتزعت منه تحت وطأة التعذيب.

16 مارس

إلغاء الفيفا لقراره بمنح حقوق رعاية "روح السعودية" لكأس العالم للسيّدات 2023.

15 مارس

طرح أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي قراراً يطلب تقريراً عن أوضاع حقوق الإنسان في السعودية.

20 مارس

الإفراج عن سعد إبراهيم الماضي وإسقاط التهم الموجّهة إليه.

23 مارس

دخول سلمى الشهاب وسبع معتقلات سعوديات أخريات في إضراب عن الطعام احتجاجاً على اعتقالهنَّ ومحاكمتهنَّ بدون وجه حق.

26 أبريل

ترحيل المواطن الفلسطيني هاني الخضري، الذي انقضت محكوميّته في فبراير 2022، إلى الأردن بعد الإفراج عنه.

أبريل

الإفراج عن الصحفي اليمني مروان المريسي عقب انقضاء محكوميّته؛ وهو الآن في اليمن.

أبريل

إطلاق وزارة الداخلية حملة شرسة لمكافحة المخدرات تسمى "بالمرصاد"، والتي تمنح قوات الأمن سلطات كاسحة للقضاء على متعاطي المخدرات المشتبه بهم، بغض النظر عن الكميات المعنية.

أبريل

الإفراج عن الممرضة التونسية مهدية المرزوقي من السجن وإسقاط التهم الموجّهة إليها. وعادت إلى تونس في 31 أغسطس.

أبريل- مايو

اعتقال السلطات خمسة من أفراد عائلة المواطن الأمريكي نادر الدوسري وابنه راكان نادر الدوسري البالغ من العمر 15 عاماً، في انتقام واضح من دعوى العائلة التجارية ضد الحكومة السعودية.

1 مايو

كان من المقرر مثول المدافع عن حقوق الإنسان محمد القحطاني أمام المحكمة الجزائية المتخصّصة لإعادة محاكمته، لكن المحاكمة أُجلت بسبب عدم حضوره.

24 مايو

اتفاق كندا والسعودية على إعادة العلاقات الدبلوماسية، بعد نزاع استمر خمس سنوات حول سجن الناشطات السعوديات.

3 مايو

إرسال مجموعة من خبراء أمميّن إجراءً عاجلاً إلى السلطات السعودية معربين عن "قلقهم العميق" إزاء الخطر الوشيك لإعدام ثلاثة من أفراد قبيلة الحويطات وللأحكام الطويلة بحق ثلاثة آخرين.

29 مايو

إعدام السلطات شابين بحرينيين، جعفر سلطان وصادق ثامر، بتهم متعلقة بالإرهاب والاحتجاج.

مايو

إضراب شادلي الحويطي، شقيق عبد الرحيم الحويطي الذي قتلته قوات الأمن في عام 2020، عن الطعام احتجاجاً على تعذيبه المزعوم وسوء معاملته في السجن.

مايو
اعتقال السلطات من جديد لإبراهيم صباح العامري الحويطي، وهو رجل في السبعينيات من عمره كان قد تم تهجيره قسراً من قريته شارما لإفساح المجال لإقامة مشروع نيوم.

6 يونيو
رفض المحكمة العليا البريطانيّة قضية رفعتها الحملة ضد تجارة الأسلحة (CAAT) التي تسعى إلى إلغاء استئناف السلطات لمبيعات الأسلحة إلى السعودية لاستخدامها في الحرب في اليمن.

22 يونيو
سفر ولي العهد الأمير محمد بن سلمان إلى فرنسا للقاء الرئيس إيمانويل ماكرون، قبل القمة من أجل "ميثاق مالي عالمي جديد".

منتصف يونيو
مداهمة قوات الأمن السعودية لعدة منازل لأقارب عبد الرحيم الحويطي وقطع وصولهم إلى المياه والكهرباء.

يونيو
الإفراج عن الناشطة والممرضة فاطمة آل نصيف بعد قضاء ما يقرب من ست سنوات في السجن.

منتصف عام 2023
إصدار محكمة الاستئناف الجزائية المتخصّصة حكماً بالسجن لمدة 30 عاماً وستة أشهر بحق فاطمة الشواربي لنشاطها السلمي على تويتر.

7 يوليو
إصدار فريق عمل الأمم المتحدة المعني بالاحتجاز التعسّفي لرأي يصف احتجاز سلمى الشهاب ونورة القحطاني بأنه تعسّفي.

منتصف عام 2023
تأييد المحكمة العليا أحكام الإعدام الصادرة بحق القاصرين المدانين جلال اللباد وعبد الله الدرازي، مما يعرضهما لخطر الإعدام الوشيك.

10 يوليو
حكم المحكمة الجزائية المتخصّصة بالإعدام على المدرس المتقاعد محمد الغامدي البالغ من العمر 54 عاماً، وهو أول حكم إعدام معروف يصدر في السعودية لمجرّد النشاط على وسائل التواصل الاجتماعي.

12 يوليو
موافقة السلطات الألمانية على تليين موقفها حول صادرات الأسلحة إلى السعودية.

12 يوليو

إحالة النيابة السعودية لقضية خمسة من أفراد عائلة المواطنين الأمريكيين المحتجزين نادر الدوسري وراكان نادر الدوسري إلى المحكمة الجزائية المتخصّصة.

26 يوليو

كان من المقرر مثول مدربة الرياضة مناهل العتيبي أمام المحكمة الجزائية المتخصّصة في أولى جلسات محاكمتها، ولكنها أُجّلت دون تحديد تاريخٍ جديدٍ.

أغسطس

حكم المحكمة الجزائية المتخصّصة على الطالبة في المرحلة الثانوية منال القفيري البالغة من العمر 18 عاماً بالسجن لمدة 18 عاماً لنشرها تغريدات تدعم معتقلي الرأي.

1 أغسطس

اعتقال السلطات محمد الحاجي، وهو أكاديمي بارز وشخصية إعلامية. وأُفرج عنه في 15 أغسطس.

أغسطس

مجموعة من المواطنين السعوديين المقيمين في الخارج يكتبون إلى هيئة حقوق الإنسان السعودية يطلبون رفع حظر السفر المفروض على أقاربهم في السعودية.

5 سبتمبر

زيارة رئيسة قسم الرصد والمناصرة في القسط، لينا الهذلول، لنيوكاسل في المملكة المتحدة، ولقائها بمستشارين محليين ووسائل الإعلام ومشجعي كرة القدم للتحدث عن امتلاك السعودية لنادي نيوكاسل يونايتد.

2 أكتوبر

إصدار وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في السعودية لقانون جديد للعاملات المنزليات.

13 سبتمبر

دعوة هيومن رايتس ووتش، في شهادة أمام اللجنة الفرعية الدائمة بمجلس الشيوخ الأمريكي، السلطات الأمريكية إلى التحقيق وتنظيم صناديق الثروة السيادية مثل صندوق الاستثمارات العامة السعودي المرتبط بانتهاكات حقوق الإنسان.

31 أكتوبر

تأكيد السعودية كمرشّح وحيد لتنظيم واستضافة كأس العالم لكرة القدم 2034.

أكتوبر

نقل المدافع عن حقوق الإنسان المعتقل وليد أبو الخير إلى جناح الحراسة المشددة (رقم 42) في سجن الحائر لرفضه الخضوع لـ"برنامج إعادة تأهيل".

5 نوفمبر

حرمان مدربة الرياضة المعتقلة مناهل العتيبي من الاتصال بعائلتها، وكانت لا تزال منقطعة التواصل معهم وقت كتابة هذا التقرير.

28 نوفمبر

اختيار المكتب الدولي للمعارض ينتخب للسعودية لاستضافة معرض إكسبو الدولي 2030.

4 ديسمبر

إبلاغ إدارة بايدن للكونغرس الأمريكي باحتمال بيع أسلحة بقيمة 582 مليون دولار إلى السعودية.

نوفمبر

علمت القسط أن طالبة الطب سارة الجار قد حُكم عليها بالسجن لمدة 27 عاماً ومنعت من السفر بنفس المدة لممارسة حقها في حرية التعبير.

10 ديسمبر

صرف النظر عن قضية المواطنة الأمريكية كارلي موريس التي حوكمت غيابياً في السعودية

16- 18 ديسمبر

استضافة السعودية لمهرجان موسيقى الرقص "ساوندستورم" في الرياض، حيث تم استدعاء بعض نجوم الموسيقى العالميين المشاركين من قبل جماعات حقوق الإنسان للموافقة على الأداء.

القسط
ALQST
For Human Rights لحقوق الإنسان

Contact@ALQST.ORG
02073851311
ALQST.ORG
ALQST_ORG
@ALQST.ORG
Unit 24.7, Coda Studios, 189 Munster Rd, Fulham, London SW6 6AW | Rgistration no: 09093387